

## مخالفة محصول المعنى لمقتضى الصنعة الإعرابية في تفسير القرآن

د. خالد بن إبراهيم النملة  
قسم النحو والصرف - كلية اللغة العربية  
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

### ملخص البحث :

هذا بحث يركز النظر على صورة من صور العلاقة بين بيان المعنى وتقدير الإعراب في تفسير القرآن خاصة ، وهي أن يكون التفسير الصحيح لمعنى الآية في بعض المواضع من كتب التفسير ومعاني القرآن وإعرابه مخالفاً لتقدير النحوي الذي يرتضيه النحويون صناعة . وصورة ذلك أن يصوغ المفسر أو المعرب جملة ويبنى تركيباً يروم فيه إيضاح معنى النص المفسر ، وتقريب ذلك المعنى من ذهن القارئ ، لكن هذا البيان التفسيري الصحيح من جهة المعنى يكون مشتملاً على مخالفة لمقتضى الصنعة الإعرابية ، بسبب الإلباس في استعمال المصطلح النحوي ، أو بسبب التقديم والتأخير ، أو الحذف والتقدير ، أو بسبب تعليق جزء من النص المفسر بجزء آخر قبله أو بعده ، أو بغير ذلك من الأسباب . وقد جاءت هذه الدراسة في قسمين : درست في القسم الأول ( النظري ) المخالفة بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب من خلال خمسة مباحث موجزة ، هي : المدخل التعريفي لها ، والحديث التاريخي السريع عنها ، والموقف النحوي منها ، وطريقة المفسرين في تفسير المعنى ، وأنواع مخالفة تفسير المعنى لمقتضى الصنعة الإعرابية . وجاء في القسم الثاني ( التطبيقي ) عرض سريع من تطبيقات النحويين لهذه المخالفة في مراجعاتهم لكتب تفسير القرآن ، وتعليقاتهم على أقوال العلماء في تفسير آيات منه .

## المقدمة :

إنّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضللّ فلا هادي له، وأشهد ألاّ إله إلاّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله، صلّى الله عليه وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان وسلّم تسليماً كثيراً. أمّا بعد :

فهذه دراسة متواضعة لموضوع المخالفة بين تفسير المعنى ومقتضى الصنعة الإعرابية في تفسير القرآن، دفعني إلى البحث فيها دوافع عدّة، من أظهرها: صلّتها المباشرة بكتاب الله تعالى، وما يقتضيه النظر فيها من عودة إلى كتب التفسير وإعراب القرآن وتأمل فيها.

وفائدتها في تصغير دوائر الخلاف بين العلماء في تفسير النصوص عامّة، وتفسير القرآن خاصّة، وفي رفع ما ظاهره التعارض في قول العالم أو المفسّر؛ لأنّها تُشير إلى أنّ أقوال العلماء في تفسير القرآن لا تعنى بالضرورة أنّهم يقصدون التقدير الإعرابي أو يراعون الصنعة النحوية، سواء أكان تفسيرهم لبيان معنى الآية، أم لإيضاح الترتيب في تركيبها، أم لتقدير المحذوف في صياغتها، بل تُنبّه إلى أنّ هناك احتمالاً سائغاً لمقصد آخر هو قصد تفسير المعنى.

كما أنّ هذه الدراسة تبرز جانباً من جوانب التوسّع في اللغة، وسعة الأفق عند علماء النحو الأوائل في التعامل مع الآراء والأقوال التفسيرية. وقد اقتضت طبيعة البحث والمادة العلمية لهذه الدراسة أن تكون في قسمين، خُصّص أولهما لتفصيل القول في دراسة الموضوع دراسة نظرية، و خُصّص الآخر لإظهار الجانب التطبيقي منه.

درستُ في القسم الأول المخالفةَ بين تفسير المعنى ومقتضى الصنعة الإعرابية من خلال خمسة مباحث موجزة، هي: المدخل التعريفي لها، والحديث التاريخي السريع عنها، والموقف النحوي منها، وطريقة المفسرين في تفسير المعنى، وأنواع مخالفة تفسير المعنى لمقتضى الصنعة الإعرابية.

وقد حرصت في هذا القسم على إيراد المثال أو الأمثلة على كل مسألة من مسائله، مع الحرص قدر الإمكان على عدم التكرار والإعادة للأمثلة فيه، ولو اختلفت المسائل، أو تغيرت جهات النظر إلى المثال فيها.

أما القسم الثاني الذي كانت مادته العلميّة هي مجال النظر ومورد التمثيل للقسم الأول فاخترت له من المواضع التي تيسّر لي الوقوف عليها في كتب تفسير القرآن وإعرابه، بعد إبعاد الواضح منها والمتكلف، ما يزيد على خمسين موضعاً من مواضع هذه المخالفة في تفسير القرآن، حرصت فيها على أن تكون متنوّعة من حيث وجه المخالفة، والقائلُ بها. وقد رتبتُ المواضع المختارة بحسب ترتيب آياتها في القرآن، مبتدئاً القول فيها بذكر الآية محلّ النظر، ثمّ بيان وجه المخالفة بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب فيها.

وقد تعمّدت لأسباب عديدة أن تكون الدراسة بقسميها مركّزة ومختصرة، ولذلك جاء البحث مقيداً في النظر في صور هذه المخالفة في تفسير القرآن خاصة، وإن كانت ظاهرة في غير تفسير القرآن من شروح النصوص الشعرية والنثرية، ولذلك أيضاً جاء الحديث في القسم الأول موجزاً، وفي القسم الثاني سريعاً في الدخول إلى ما له صلة بالموضوع، دون تفصيلٍ في إعراب الآية، أو مناقشة لأقوال العلماء فيها والترجيح بينها.

ثم إنني ارتحت لأن يكون عنوان الدراسة: (مخالفة محصول المعنى لمقتضى الصنعة الإعرابية في تفسير القرآن)؛ لدقته في الدلالة على المراد، وهو أن يكون البيان الصحيح لمعنى الآية في بعض المواضع من كتب التفسير ومعاني القرآن وإعرابه مخالفاً لما تقتضيه الصنعة النحوية عند النحويين. مع أنني قد أعبر في أثناء الدراسة عن (المخالفة) بالمجازبة، وعن (محصول المعنى) بتفسير المعنى، أو بيان المعنى، وعن (مقتضى الصنعة الإعرابية) بوضع الإعراب، أو تقدير الإعراب، أو الصنعة النحوية، أو غير ذلك من الألفاظ التي تشترك مع ألفاظ العنوان المختار في المعنى العام، والتي وُردَ أكثرها في استعمالات النحويين السابقين عند حديثهم عن هذه الظاهرة، كما سيظهر في أثناء البحث.

أسأل الله تعالى أن ينفع بهذه الدراسة، وأن يهيئ لها من يسدّد ما فيها من نقص، كما أسأله أن يجعلها ذخراً وأجرأً. والله أعلم، وصلى الله وسلّم وبارك على نبينا محمد.

\* \* \*

## القسم الأول: الدراسة النظرية:

## المبحث الأول: مدخلٌ تعريفيّ:

تتابعت منذ فجر تاريخ العلوم الإسلامية جهودُ العلماء في خدمة القرآن الكريم، دراسةً وتفسيراً وإعراباً واستنباطاً وتحليلاً، ونشأت بين العلوم الإسلامية عامة في ظلال القرآن الكريم علائق الترابط والتكامل.

ومن أنواع تلك العلائق القوية بين العلوم الإسلامية في تلك الرحاب الطاهرة التصاحبُ المتتابع بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب في تفسير القرآن، حتى غدا من النادر أن يخلو كتابٌ من كتب الأوائل في التفسير من توجيهات إعرابية، أو وقفات لغوية، أو نظرات بيانية.

ولقد كان تقديرُ الإعراب منذ بداية تلك الصحبة مرتبطاً بصحة المعنى، وتابعاً له، ودليلاً عليه، ومتعلقاً من حيثُ القبولُ والردُّ بموافقته المراد من كلام الله تعالى. غير أن هذه العلاقة بين تفسير المعنى ومقتضيات الإعراب قد يكتنفها شيء من الانقطاع بسبب المخالفة المرفوضة، أو المقبولة بعد تصحيح التقدير الإعرابي فيها. ومن أجل إيضاح ذلك يمكن أن يقال: إنّ للعلاقة بين المعنى والإعراب في تفسير النصوص عامة، وفي تفسير القرآن خاصة صوراً متعددة من حيث القبول والرد:

أعلاها منزلةً وأوثقها عروةً أن يكون الإعراب، سواء أكان بوجه واحد أم بوجوه متعددة، موافقاً للمعنى المراد، ومكماً له، وسائراً معه على سَمْت واحد.

وهذه هي الغاية التي لا غاية وراءها، كما يعبر ابن جني<sup>(١)</sup>. وهذه الصورة كثيرة جداً في كتب التفسير والشروح، بل هي الأصل فيها.

ويدخل في هذه الصورة تعدد أوجه الإعراب الصحيح بسبب تعدد المعاني الصحيحة في تفسير النص. وهذا أيضاً كثير في كتب التفسير والشروح. وتكون المفاضلة بين هذه الأوجه الإعرابية والمعنوية بحسب ما كان منها أبلغ وأحسن في تأدية المعنى من غيره.

يقابل هذه الصورة صورة أخرى، وهي أن يكون الإعراب المختار مخالفاً للمعنى المراد، وهذه الصورة مرفوضة مردودة عند المحققين من المفسرين والمعرّبين؛ لمخالفتها المراد الصحيح من النص، ولأنها توصل إلى معنى ضعيف أو فاسد، والأصل عند الجميع أن المعنى الصحيح مقدّم على الوجه الإعرابي، وإن كان هذا الوجه الإعرابي صحيحاً في ذاته، قد اكتملت فيه جميع متطلباته الصناعية.

وكتب إعراب القرآن وكتب التفسير، وبخاصة التي يُعنى أصحابها بوجود الإعراب لا تخلو من الوجوه الإعرابية المردودة والموصوفة بالضعف أو لفساد؛ لمخالفتها المراد الصحيح من كلام الله تعالى.

ومن أمثلة ذلك توجيه النصب في كلمة {شُهَدَاءَ} من قول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُوفُوا قَوْمِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾ [النساء ١٣٥]، إذ أجاز كثير المعرّبين<sup>(٢)</sup> أن تكون منصوبة على الحال من الضمير في {قَوْمِينَ}، لكن هذا

(١) الخصائص ١/ ٢٨٤.

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٠٩، والبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٩٧، والمجيد في إعراب القرآن

المجيد ١/ ٨٠٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٦٩.

الإعراب ضعيف مردود لمخالفته المعنى المراد؛ لأنه يقيد الأمر بقيام المؤمنين بالقسط في حال كونهم شهداء لله فقط.

قال أبو حيان بعدما قوّى أن يكون إعراب {شهداء} خبراً ثانياً للفعل {كُونُوا} <sup>(١)</sup>: "ومن ذهب إلى جعله حالاً من الضمير في {قَوَّامِينَ} كأبي البقاء، فقوله ضعيف؛ لأنّ فيها تقييد القيام بالقسط، سواء كان مثل هذا أم لا. وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ما يشهد لهذا القول الضعيف، قال ابن عباس: معناه كونوا قَوَّامِينَ بالعدل في الشهادة على من كان".

ويقع بين هاتين الصورتين صورة ثالثة من صور العلاقة بين تفسير المعنى ومقتضيات الصنعة الإعرابية، هي أن يكون محصول المعنى الصحيح مخالفاً لمقتضى الصنعة الإعرابية، وصورة ذلك أن يصوغ المفسر أو الشارح جملةً ويبنى تركيباً يروم فيه إيضاح معنى النص المفسر أو المشروح، وتقريب ذلك المعنى من ذهن القارئ، لكن هذا التركيب التفسيري الصحيح من جهة المعنى يكون مشتملاً على مخالفة للوضع الإعرابي، بسبب الإلباس في استعمال المصطلح النحوي، أو بسبب التقديم والتأخير، أو الحذف والتقدير، أو بسبب تعليق جزء من النص المفسر بجزء آخر قبله أو بعده، أو بغير ذلك من الأسباب.

ومن الأمثلة على ذلك تفسير الإمام الطبري <sup>(٢)</sup> لقول الله تعالى: ﴿أَتُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنَّمْ بِهِ ءَآلَقَنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِء تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [يونس ٥١]، أن معناه: أهنالك إذا وقع عذاب الله بكم أيها المشركون آمنتم به، ثم إشارته إلى أنه ليست (تُم) هذه هي التي تأتي بمعنى العطف.

(١) البحر المحيط ٣/٣٨٤.

(٢) تفسير الطبري ١٢/١٩٠.

وقد تعقّب أبو حيّان هذا التفسير، وعلّق عليه بقوله<sup>(١)</sup>: "وما قاله الطبري من أنّ (ثمّ) هنا ليست للعطف دعوى، وأمّا قوله: (إن المعنى: أهالك)، فالذي ينبغي أن يكون ذلك تفسير معنى، لا أنّ (ثمّ) المضمومة الثاء معناها معنى هنالك". والفرق بين الصورتين الثانية والثالثة أنّ تقدير الإعراب في الثانية يوصل إلى معنى ضعيف أو فاسد، يخالف المراد الصحيح من النص، ولذا فهي صورة مردودة. أمّا الصورة الثالثة فالمعنى فيها صحيح ومقبول وموافق للمراد، لكنّه يوصل في صياغته أو ما يتضمّنه تركيبه من تقديم وتأخير أو حذف وتقدير أو تعليق الجار والمجرور بمعلّق إلى مخالفة لما تقتضيه الصنعة الإعرابية عند النحويين. وهذه الصورة الثالثة من صور العلاقة بين تفسير المعنى ومقتضى الصنعة الإعراب هي موضوع هذه الدراسة، وهي ما تتغيّر الدراسة إظهاره وإيضاحه، من خلال الحديث الموجز عن تاريخ وجودها في كتب التفسير والشروح، وموقف النحويين منها، ودراسة طرق عرض هذا التفسير المعنوي عند المفسّرين، وأنواع المخالفة فيها للصنعة الإعرابية.

ومن خلال عرض سريع لمختارات من تطبيقات النحويين لها في مراجعاتهم لكتب تفسير القرآن، وتعليقاتهم على أقوال العلماء في تفسير آيات منه.

### المبحث الثاني: الحديث التاريخي:

الحديث التاريخي عن هذا النوع من التجاذب بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب يحسن أن يكون عرضه من جهتين، إحداهما: الحديث عن تاريخ وجود هذا التفسير المخالف لمقتضى الصنعة الإعرابية في كتب التفسير، والأخرى: الحديث عن تاريخ تفضّن النحويين إليه وعنايتهم به.

(١) البحر المحيط ١٦٦/٥.



أمّا الجهة الأولى: فإن هذا التفسير الذي قصد فيه المفسّرون تقريب المعنى إلى الذهن دون الالتفات إلى ما عرف بالصناعة النحوية في الألفاظ والتراكيب قديمٌ جداً؛ إذ تعود بعض نماذجه إلى البدايات الأولى لتفسير القرآن الكريم عند بعض الصحابة، كـبعض المرويّ عن ابن عباس رضي الله عنهما، ثم عند بعض كبار المفسّرين من التابعين بعده، كـالمنقول عن عكرمة وقتادة وغيرهما. ثم يمتدّ هذا التفسير المجرد من النظر إلى موافقة القاعدة الإعرابية أو مخالفتها ليشمل الكثير من كتب التفسير ومعاني القرآن، التي جاءت بعد ذلك. وهذه الأمثلة السريعة توضح التسلسل الزمني لوجود هذه المجازبة في تفسير القرآن خاصّة:

- ١- فسّر ابن عباس والحسن البصري رضي الله عنهم قول الله تعالى: ﴿ هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾ [آل عمران ٦٣] بأنّ المعنى: لكل درجات من الجنة والنار<sup>(١)</sup>. وقد تفتّن إلى هذا التفسير أبو حيان فتعقّبه بقوله<sup>(٢)</sup>: " ويحمل تفسير ابن عباس والحسن أن المعنى: (لكل درجات من الجنة والنار) على تفسير المعنى، لا تفسير اللفظ الإعرابي".
- ٢- ذهب عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهم إلى أن (فوق) في قول الله تعالى: ﴿ فَأَضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَأَضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴾ [الأنفال ١٢] على بابها، وأنّ المراد الرؤوس التي فوق الأعناق<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: تفسير الطبري ٦/٢١٠.

(٢) البحر المحيط ٣/١٠٨، وانظر: الدر المصون ٣/٤٧٠.

(٣) انظر: تفسير الطبري ١١/٧١.

وقد تعقّب أبو حيّان أيضاً هذا التفسير بعدما وزنه بميزان الصنعة الإعرابية فقال<sup>(١)</sup>: "فإن كان قول عكرمة تفسير معنى فحسن، ويكون مفعولُ {فاضربوا} محذوفاً، وإن كان أراد أنّ (فوق) هو المضروب فليس بجيد؛ لأن (فوق) من الظروف التي لا يتصرف فيها، لا تكون مبتدأة، ولا مفعولاً بها، ولا مضافاً إليها. إنما يتصرف فيها بحرف جر.... إلخ."

٣- ذهب قتادة رحمه الله إلى أنّ تفسير قول الله تعالى: {فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ} في: ﴿ وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة ٨٨] هو: (فقليلٌ منهم من يؤمن)<sup>(٢)</sup>. وقد تعقّبه الطبري، وردّ هذا التفسير؛ لأنه لو كان كذلك لَلَزِمَ تطبيقاً للقاعدة الإعرابية رفعُ (قليل)<sup>(٣)</sup>. غير أنّ أبا حيّان دافع عن رأي قتادة، ودعا إلى قبوله؛ لأنه إنّما فسّر المعنى، ولم يقصد التقدير الإعرابي<sup>(٤)</sup>.

وهكذا تتابع الأمثلة في هذا الجانب وتتنوع عند كثير من المفسرين ومعربي القرآن بعد هؤلاء، مما سيظهر واضحاً في القسم الثاني من هذه الدراسة.

وأما الجهة الثانية: وهي الحديث عن تاريخ عناية النحويين بهذا النوع من التجاذب فإنّ أوضح نصٍ قديم تيسّر الوقوف عليه في هذا الموضوع هو نصٌّ للفراء ينقل فيه قولاً للمفسرين، يتقبّله من جهة المعنى، ويردّه من جهة الصنعة النحوية

(١) البحر المحیط ٤/٤٦٤.

(٢) انظر: تفسير الطبري ٢/٢٣٣، وتفسير ابن كثير ١/١٢٤.

(٣) تفسير الطبري ٢/٢٣٤.

(٤) البحر المحیط ١/٤٧٠.

عنده، وذلك قوله<sup>(١)</sup> في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ/٢٤]: "قال المفسرون: معناه: وإنا لعلى هدى وأنتم في ضلال مبين، معنى (أو) معنى الواو عندهم، وكذلك هو في المعنى، غير أن العربية على غير ذلك، لا تكون (أو) بمنزلة الواو".

فهذا النص مع عدم الالتفات إلى المسألة النحوية التي ذكرها، ومدى اتفاق بقية النحويين معه فيها، يشير إلى أنّ بدايات العناية العلمية النحوية المتخصصة بهذا النوع من التجاذب بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب كانت حاضرة في أذهان العلماء الأوائل وهم ينقلون أقوال المفسرين وشرّاح النصوص.

ثم تابعت العناية بهذا الموضوع بطريقة الإشارة الإلماحية عند المبرّد<sup>(٢)</sup>، ثم الزجاج<sup>(٣)</sup>، ثم الزجاجي<sup>(٤)</sup>، ثم جاء الفارسي فأفرد لبعض متعلقات هذا التجاذب مسألة من مسائل كتابه (البغداديات)<sup>(٥)</sup>، ثم وقف ابن جني عنده في أكثر من كتاب وقفات متعدّدة زادت في إيضاحه، وأثبتت بالدليل والمثال حضوره القديم في أذهان النحويين<sup>(٦)</sup>.

وبعد هؤلاء جميعاً انتقلت الفكرة الناضجة إلى واقع تطبيقي عند عدد من النحويين المدققين، كأبي حيّان الأندلسي في (البحر المحيط)، وتلميذه السمين الحلبي في (الدرّ المصون)، فقد جعلها أمام أعينهما وهما يتأملان كتب التفسير،

(١) معاني القرآن ٣٦٢/٢.

(٢) انظر: الكامل ٥٢/١، ٥٦، ٧٠٦/٢.

(٣) انظر: معاني القرآن ٤/٣، ٤٥٣/٩٨.

(٤) انظر: اللامات ٥٨.

(٥) ص ٥٥٣.

(٦) انظر: الخصائص ٢٧٩/١، ٢٥٧-٢٥٥/٣، ٢٦٠، ٢٦٣، والمنصف ١٣٠/١، ١٣٢. وسر الصناعة

٢٥٤/١، وانظر: الخزانة ٣٠٩/١٠ نقلاً عن كتابه إعراب الحماسة.

ويراجعان أقوال المفسرين فيها. وأمثلة ذلك عندهما ظاهرة بجلاء في بقية هذا القسم، وفي القسم الثاني من هذه الدراسة.

### المبحث الثالث: موقف النحويين منها:

وقف النحويون الأوائل من مخالفة محصول المعنى لمقتضى الصنعة الإعرابية موقف قبول المعنى على ما هو عليه، ما دام صحيحاً موافقاً للمراد منه، والتوسع في تصحيح الوضع الإعرابي؛ لإدخاله فيما يتفق ومقتضيات الصناعة النحوية.

ولم تقف هذه الدراسة، فيما رجعت إليه، على من خالف من النحويين البصريين والكوفيين هذا الموقف.

وقد جاءت ملامح هذا القبول عندهم على صورٍ متعددة، يمكن بيانها في التفصيل الآتي:

#### أ- الإشارة إلى القبول نظرياً:

من النحويين من أشار ابتداءً إلى وجود هذه المخالفة في تفسير النصوص، وأكد على ضرورة تقبلها، وضرب لذلك الأمثلة والشواهد.

ومن أكثر العلماء عناية بهذا الملمح من ملامح القبول ابنُ جنِّي، الذي أفرد للحديث عنه أبواباً في سفره القيم: (الخصائص)، هي: (باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى)<sup>(١)</sup>، و(باب في تجاذب المعاني والإعراب)<sup>(٢)</sup>، و(باب في التفسير على المعنى دون اللفظ)<sup>(٣)</sup>.

(١) الخصائص ١/٢٧٩.

(٢) الخصائص ٣/٢٥٥.

(٣) الخصائص ٣/٢٦٠.

- وقد وردت إشارات ابن جني وغيره من النحويين المعنيين بإظهار هذا الموضوع بصياغات علمية محكمة، تشبه القواعد في هذا الباب، ومن ذلك:
- ١- قول ابن جني<sup>(١)</sup>: "وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب".
  - ٢- وقوله<sup>(٢)</sup>: "وذلك أنك تجد في كثير من المنشور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه. فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب".
  - ٣- وقوله<sup>(٣)</sup>: "وليس يمتنع أن يكون تفسير المعنى مخالفاً لتقدير الإعراب".
  - ٤- وقوله<sup>(٤)</sup>: "ولا يستنكر أن يكون وضع الإعراب مخالفاً لمحصل المعنى".
  - ٥- قول السمين الحلبي<sup>(٥)</sup>: "يُغتفر في الأمور التقديرية ما لا يُغتفر في اللفظية، ولا سيما إذا كان الكلام جارياً مجرى تفسير المعنى".
  - ٦- وقوله<sup>(٦)</sup>: "لا يلزم أن يعطى الأمر التقديري حكم الشيء الظاهر من كل وجه".

(١) الخصائص ١/٢٨٤.

(٢) الخصائص ٣/٢٥٧.

(٣) المصنف ١/١٣٠.

(٤) الحزاة ١٠/٣٠٩، نقلاً عن كتابه إعراب الحماسة.

(٥) الدر المصون ٥/٣٦٢.

(٦) الدر المصون ٦/٦٦.

## ب- بيان أثره في فهم النص النحوي:

دعا بعضُ النحويين إلى العناية بهذا الموضوع، وأعني به عموم الانتباه إلى وجود هذه المخالفة بين قصد بيان المعنى وقصد بيان تقدير الإعراب، وأظهروا أهميته من خلال بيان أثره الحسن في فهم النص النحوي عند أئمة النحو، والأثر السيئ للجهل به والغفلة عنه.

كما أكدوا على أهميته من خلال تطبيق ذلك عملياً فيما ظاهره التعارض أو مخالفة التقدير الإعرابي من النصوص النحوية عند بعض العلماء الأوائل.

ومن ذلك ما أوضحه ابن جنبي عند حديثه عن هذا الموضوع في (المنصف)<sup>(١)</sup> من أن سيبويه مثلاً كثيراً ما يمثّل في كتابه على المعنى، فيتخيّل من لا خبرة له به أنه جاء بتقدير الإعراب، فيعجل ويحمّل رأيه في التقدير الإعرابي على كلام سيبويه وهو لا يدري أن سيبويه كان يقصد تفسير المعنى، فيكون مخطئاً وعنده أنه مصيب، فإذا نوزع في ذلك قال: هكذا قال سيبويه وغيره.

قال ابن جنبي بعد هذا الإيضاح مباشرة<sup>(٢)</sup>: "وإذا تفتّنت لهذا في (الكتاب) وجدته كثيراً، وأكثر ما يستعمله في المنصوبات في صدر الكتاب؛ لأنه موضع مُشكّل، وقلّما يُهتدى إليه".

وقد تفتّن لشيء من هذا عند سيبويه وغيره ابن جنبي نفسه وابن هشام، أما ابن جنبي فأورد مثالين لوجود ذلك عند سيبويه في معرض كلامه الداعي فيه إلى العناية بهذا الموضوع، فقال<sup>(٣)</sup>: "فمن ذلك قول سيبويه في بعض ألفاظه: (حتى

(١) ١٣٢-١٣١، بتصرف يسير.

(٢) المنصف ١٣٢.

(٣) الخصائص ٣/٢٦٠-٢٦١.

الناصفة للفعل<sup>(١)</sup>، يعني في نحو قولنا: اتقى الله حتى يُدخلك الجنة. فإذا سمع هذا من يضعف نظره اعتدّها في جملة الحروف الناصبة للفعل، وإنما نصب بعدها بأن مضمرة. وإنما جاز أن يُتسمّح بذلك من حيث كان الفعل بعدها منصوباً بحرف لا يذكر معها فصارت في اللفظ كالخلف له، والعوض منه، وإنما هي في الحقيقة جارة لا ناصبة.

ومنه قوله أيضاً في قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

أَنَا اقْتَسَمْنَا خُطْبَيْنَا بَيْنَنَا      فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارِ

إن (فَجَارِ) معدولة عن الفَجْرَة<sup>(٣)</sup>. وإنما غرضه أنها معدولة عن (فَجْرَة) معرفةً علماً. على ذا يدل هذا الموضع من (الكتاب). ويقويه ورود (بَرَّة) معه في البيت، وهي، كما ترى، علّم. لكنه فسره على المعنى دون اللفظ.

فقول سيويه: "إن (فَجَارِ) معدولة عن الفَجْرَة" تفسير معنى لم يقصد به بيان التقدير الصناعي النحوي لهذه الكلمة.

ومن الأمثلة التي أوردها ابن جني في تفسير معنى المأثور اللغوي قوله<sup>(٤)</sup>:  
"ومنه قولهم: (أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ)، فإذا فسروه قالوا: أراد: الحق أهلك قبل الليل<sup>(٥)</sup>."

(١) انظر: الكتاب ١٦/٣، وفيه قوله: "هذا باب حتى: اعلم أنّ (حتى) تنصب على وجهين)، وأظن ابن جني يقصد هذا الموضع، والكتاب ١٨.١٧/٣، وفيهما قوله: "فحتى صارت ههنا بمنزلة إذا وما أشبهها

من حروف الإبتداء؛ لأنها لم تجئ على معنى إلى أن، ولا معنى كي، فخرجت من حروف النصب".

(٢) البيت للناطقة الذبياني في ديوانه ٥٥، وهوله في الكتاب ٢٧٤/٣، وانظر: الخزانة ٣٢٧/٦.

(٣) انظر: الكتاب ٢٧٤/٣.

(٤) الخصائص ٢٦١/٣، وانظر: ٢٧٩/١، والمنصف ١٣١/١.

(٥) انظر: الكتاب ٢٧٥/١، وعبارة سيويه فيه: (ومثل ذلك: أهلك والليل، كأنه قال: بادر أهلك قبل الليل).

وهذا لعمري تفسير المعنى لا تقدير الإعراب؛ فإنه على: الحق أهلك وسابق الليل".

ومنها الأمثلة الأربعة المتتابعة في قوله<sup>(١)</sup>: "ومن ذلك قولهم في قول العرب: (كلُّ رَجُلٍ وصنعتُهُ)، و(أنتَ وشأنُك): معناه: أنت مع شأنك، وكل رجل مع صنعتَه، فهذا يوهم من أمم أن الثاني خَبَرٌ عن الأول، كما أنه إذا قال: أنت مع شأنك، فإنَّ قوله: (مع شأنك) خَبَرٌ عن (أنت). وليس الأمر كذلك، بل لعمري إنَّ المعنى عليه، غير أنَّ تقدير الأعراب على غيره، وإنما (شأنك) معطوف على (أنت)، والخبر محذوف للحمل على المعنى، فكأنه قال: كلُّ رجلٍ وصنعتُهُ مقرونان، وأنت وشأنك مصطحبان ....

ومن ذلك قولهم: (أنتَ ظالمٌ إن فعلت)، ألا تراهم يقولون في معناه: إن فعلت فأنت ظالم، فهذا ربّما أوهم أن (أنت ظالم) جوابٌ مُقَدِّم، ومعاذ الله أن يُقَدِّم جواب الشرط عليه، وإنما قوله: (أنت ظالم) دالٌّ على الجواب وساد مسدّه، فأما أن يكون هو الجواب فلا.

ومن ذلك قولهم في عليك زيدا: إن معناه: خُذْ زيدا، وهو لعمري كذلك، إلا أن (زيداً) الآن إمّا هو منصوب بنفس (عليك) من حيث كان اسماً لفعل مُتَعَدٍّ، لا أنه منصوب ب(خُذْ)".

وأما ابن هشام فاتّجه إلى الجانب التطبيقي في رفع ما ظاهره التعارض في كلام سيبويه، لما أوضح أن سيبويه قصد المعنى في بعض أمثله وتراكيبه ولم يقصد الوضع الإعرابي، فقال بعدما قرّر أن من شروط الحذف المقبول أن لا يؤدي

(١) الخصائص ١/٢٨٣.



الحذفُ إلى اختصار المختصر، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنَّ اسم الفعل اختصار للفعل<sup>(١)</sup>: "وأما قول سييويه في (زيداً فاقتله)<sup>(٢)</sup> وفي (شأنك والحجّ)<sup>(٣)</sup> وقوله<sup>(٤)</sup>:

يا أيُّها المائحُ دلّوي دُونِكا

إنَّ التقدير: عليك زيداً، وعليك الحجّ، ودونك دلوي، فقالوا: إنما أراد تفسير المعنى لا الإعراب، وإنما التقدير خذ دلوي، والزم زيداً، والزم الحجّ". وهذا يدلّ على أنّ بعض أقوال النحويين الأوائل التي يفسّرون بها الشواهد المسموعة تُوهم القصد الإعرابي عندهم، وهي في الحقيقة تفسيرٌ للمعنى، ولذلك ليس كل ما يُفسّر به معنى اللفظ صالحاً لأن يُعتدّ به في تقدير الإعراب.

ويدخل في جانب العناية بهذا الموضوع بيان الأثر السيئ للجهل به والغفلة عنه، وفي ذلك يتحدث ابنُ جنبي قائلاً<sup>(٥)</sup>: "باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، هذا الموضوع كثيراً ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة. وذلك كقولهم في تفسير قولنا: (أهلك والليل) معناه: الحق أهلك قبل الليل، فربما دعا ذلك مَنْ لا درية له إلى أن يقول: أهلك والليل، فيجرّه، وإنما تقديره: الحق أهلك وسابق الليل. وكذلك قولنا: زيدٌ قام: ربما ظن بعضهم أن زيداً هنا فاعل في الصنعة، كما أنه فاعل في المعنى. وكذلك تفسير معنى قولنا:

(١) المغني ٦٠٩.

(٢) انظر: الكتاب ١/١٣٨.

(٣) انظر: الكتاب ١/٢٧٤.

(٤) ليس البيت في الكتاب، وإن كان ظاهر كلام ابن هشام أنه فيه. والبيت لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم، انظر: الخزانة ٦/٢٠٣.

(٥) الخصائص ١/٢٧٩.

سرني قيام هذا وقعود ذاك، بأنه سرني أن قام هذا وأن قعد ذاك، ربما اعتقد في (هذا) و(ذاك) أنّهما في موضع رفع لأنّهما فاعلان في المعنى."

### ج- التطبيق العملي في تفسير القرآن:

لما تقبل النحويون أن يكون التفسير الصحيح للمعنى مخالفاً لمقتضى الصنعة الإعرابية طبقوا ذلك عملياً وهم يتأملون أقوال المفسرين في تفسير آيات الذكر الحكيم، وكانت بداية هذا التطبيق العملي، كما مر<sup>(١)</sup>، في أزمان مبكرة جداً، وقد خصص القسم الثاني من هذه الدراسة لعرض الأمثلة الكثيرة على هذا التطبيق. لكن تحسن هنا الإشارة السريعة إلى أبرز ما ظهر من أنواع هذا التطبيق العملي لهذا الموضوع عند النحويين في قراءاتهم تفسير القرآن، فمن أنواع ذلك التطبيق:

١- إيراد القول التفسيري ثم التنبيه على أنه تفسير للمعنى، أو أنه ينبغي أن يكون كذلك، وأنه مخالف لمقتضى الصنعة النحوية، مع بيان وجه المخالفة أحياناً، أو السكوت عنه لظهوره، فمن أمثلة المبين وجه المخالفة فيه ما فسّر به الرازي<sup>(٢)</sup> {جَعَلَ} في قول الله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾ [المائدة ٩٧] أنه بمعنى (بين). وقد أورد أبو حيان قول الرازي ثم قال<sup>(٣)</sup>: "وينبغي أن يُحمل هذا على تفسير المعنى؛ إذ لم يُنقل (جعل) مرادفة لهذا المعنى، لكنه من حيث التصيير يلزم منه التبيين والحكم".

ومن أمثلة المسكوت عن بيان وجه المخالفة فيه ما فسّر به أبو البقاء العكبري قول الله تعالى: ﴿فَطَلَّقُوهُنَّ لِإِعْدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق ١] بقوله<sup>(٤)</sup>: "لِعِدَّتِهِنَّ، أي: عند أول

(١) في المبحث الثاني.

(٢) تفسير الرازي ٤/٤٣٩.

(٣) البحر المحيط ٤/٢٨، وانظر: الدر المنصون ٤/٤٣١.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٢/١٢٢٧.

ما يُعْتَدُّ لهنَّ به، وهُنَّ في قُبُلِ الطُّهْرِ"، وقد عَقَّبَ السمين الحلبي على هذا التفسير بقوله<sup>(١)</sup>: "وهذا منه تفسيرٌ معنى لا تفسيرٌ إعرابٌ".

٢- التماس العذر لصاحب التفسير المخالف للصنعة الإعرابية بالتنبيه إلى أنه قصد بيان المعنى ولم يقصد التقدير الإعرابي، أو أن قوله يحتمل قصد بيان المعنى، وفي هذا الجانب صورتان:

إحدهما: الانتصار للمفسر الذي ردَّ النحويون تفسيره، والاعتذار له بأنه قَصَدَ تفسير المعنى، ولم يقصد التقدير الإعرابي بحسب ما تقتضيه الصناعة النحوية، وهذا كثيرٌ عند السمين الحلبي في (الدَّرِّ المصون). ومثال ذلك انتصاره لأبن عطية من أبي حيان في تفسيره قول الله تعالى: ﴿قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَّلَ مِنْكُمْ إِنَّكُمْ كُنْتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ [التوبة ٥٣] لما قال ابن عطية<sup>(٢)</sup>: "هذا أمرٌ في ضمنه جزاء، والتقدير: إنْ تَنَفَّقُوا لَنْ يُتَقَبَّلَ مِنْكُمْ. وأما إذا عَرِيَ الأمرُ من الجواب فليس يصحبه تضمُّنُ الشرط"، ثم تعقبه أبو حيان بقوله<sup>(٣)</sup>: "ويقدح في هذا التخرُّج أن الأمر إذا كان فيه معنى الشرط، كان الجواب كجواب الشرط، فعلى هذا يقتضي أن يكون التركيب: فلن يتقبل (بالفاء)؛ لأنَّ (لَنْ) لا تقعُ جواباً للشرط إلاَّ بالفاء، فكذلك ما ضُمَّنَ معناه. ألا ترى جزمه الجواب، في قوله "اقصد زيدا يُحسِنُ إليك".

(١) الدرِّ المصون ٣٥٢/١٠.

(٢) المحرر الوجيز ٥٢٣/٦.

(٣) البحر المحيط ٤٥/٥.

ثم انتصر السمين الحلبي لأبن عطية بهذا التوجيه لما قال<sup>(١)</sup>: "إنما أراد أبو محمد<sup>(٢)</sup> تفسير المعنى، وإلا فلا يجهلُ مثلَ هذه الواضحات". وقد استعمل السمين الحلبي هذا التوجيه للانتصار للزمخشري وابن عطية من شيخه أبي حيّان، وذلك في مواضع كثيرة مبثوثة في ثنايا (الدّرّ المصون)، منها رفع التعارض الذي ظهر من كلامهما لما فسّر قول الله تعالى: ﴿وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَعَرَّتَهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾ [الأنعام ٧٠] عدّة تفسيرات، منها ما ظهر لأبي حيّان<sup>(٣)</sup> منه أنّهما جعلتا {لَعِبًا وَلَهْوًا} المفعولَ الأولَ للفعل {اتَّخَذُوا}، و{دِينَهُمْ} المفعول الثاني، إذ قال الزمخشري<sup>(٤)</sup>: "أو اتخذوا ما هو لعبٌ ولهو من عبادة الأصنام ديناً لهم"، وقال ابن عطية<sup>(٥)</sup>: "وأضاف الدين إليهم على معنى أنهم جعلوا اللعب واللهو ديناً".

غير أنّ السمين الحلبي انتصر لهما من شيخه ودافع عنهما وأثنى عليهما بقوله: "وهذا الذي ذكراه إنما ذكراه تفسير معنى لا تفسير إعراب، وكيف يجعلان النكرة مفعولاً أوّلاً، والمعرفة مفعولاً ثانياً من غير داعية إلى ذلك، مع أنّهما من أكابر أهل هذا اللسان؟"

الصورة الأخرى: إيراد احتمالٍ للمفسّر بأنّه ربّما قصد في كلامه تفسير المعنى، ولم يقصد التقدير الإعرابي بحسب ما تقتضيه الصناعة النحوية، وهذا كثيرٌ عند

(١) الدّرّ المصون ٦٦/٦.

(٢) يعني أبا عطية.

(٣) البحر المحيط ١٥٩/٤.

(٤) الكشف ١٠/٢.

(٥) المحرر الوجيز ٧٥/٦.

أبي حيان في (البحر المحيط). ومثال ذلك التفصيل الذي ذكره في تعقيبه على ابن عطية في تفسير قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَكِيفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾ [الحج ٢٥] لما قال ابن عطية<sup>(١)</sup>: "والمعنى: الذي جعلناه للناس قبلة أو متعبداً". قال أبو حيان<sup>(٢)</sup>: "ولا يحتاج إلى هذا التقدير، إلا إن كان أراد تفسير المعنى لا الإعراب فيسوغ؛ لأن الجملة في موضع المفعول الثاني، فلا يحتاج إلى هذا التقدير".

٣- رد توجيهات العلماء النحوية وتقديراتهم الإعرابية عند ضعف حملها على قصد تفسير المعنى، أي عند ظهور قصد التقدير الإعرابي المخالف لقواعد الصنعة النحوية فيها، فبعد أن يظهر للنحوي أنه لا يوجد احتمال قصد تفسير المعنى في قول المفسر أو المعرب فإنه يحكم في قوله الصنعة النحوية فيرده لمخالفته قواعدها. ومثال ذلك تعقيب السمين الحلبي على تقدير الإعراب عند العكبري في قول الله تعالى: ﴿قُلْ ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾ [البقرة ١٤٠] قال أبو البقاء<sup>(٣)</sup>: "أم (الله): مبتدأ، والخبر محذوف، أي: أم الله أعلم، و(أم) هنا متصلة، أي: ربكم أعلم". قال السمين الحلبي<sup>(٤)</sup>: "وفيه نظر؛ لأنه إذا قدر له خبراً صناعياً صار جملة، و(أم) المتصلة لا تعطف الجملة، بل المفرد وما فيه معناه، وليس قول أبي البقاء بتفسير معنى فيغتر له ذلك، بل تفسير إعراب".

(١) المحرر الوجيز ١٠/٢٥٤.

(٢) البحر المحيط ٦/٣٣٦.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١/١٢٣.

(٤) الدر المصون ٢/١٤٧.

## د- تميم القبول بتصحيح التقدير الإعرابي:

المتأمل في الأقوال السابقة<sup>(١)</sup> للنحويين الذين التفتوا إلى هذا الموضوع وتطبيقاتهم له، وفي غيرها يجد أن قضية تصحيح الإعراب ليتسق مع مقتضى المعنى ويكون معه على سمت واحد قضية واضحة، وأسلوب مطبق عملياً عندهم.

ومن أمثلة ذلك ما ورد عند الطبري<sup>(٢)</sup> في تفسير قول الله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾ **يَوْمَ تَبْلَى السَّرَائِرُ** [الطارق ٩، ٨] أن المعنى: إنه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر. قال ابن جني في تعقيبه على هذا التفسير<sup>(٣)</sup>: "فإن حملته في الإعراب على هذا كان خطأ؛ لفصلك بين الظرف الذي هو (يوم تبلى) وبين ما هو مُعلَّقُ به من المصدر الذي هو الرجوع، والظرف من صلته، والفصل بين الصلة والموصول الأجنبي أمرٌ لا يجوز. فإذا كان المعنى مقتضياً له والإعراب مانعاً منه، احتلت له، بأن تضمّر ناصباً يتناول الظرف، ويكون المصدر الملفوظ به دالاً على ذلك الفعل، حتى كأنه قال فيما بعد: يرجعه يوم تبلى السرائر".

وهذه الطريقة في الارتياح لتصحيح الإعراب أو الاحتيال له، كما عبّر ابن جني في النص السابق، إحدى صور ما كان البصريون الأوائل يسمّونه (التبيين)<sup>(٤)</sup>

(١) في فقرة (أ) من هذا البحث.

(٢) تفسيره ٣٠٠/٢٤.

(٣) الخصائص ٣/٢٥٦.٢٥٥، وانظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/١٢٨١، والبحر المحيظ ٨/٤٥.

(٤) انظر في مصطلح التبيين بهذا المعنى: الكتاب ١/٢٥٩، ٣١٢، والكامل ١/٥٢، ٥٦، ٩٨/٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٩٨، واللامات للزجاجي ٥٨، وكتاب الشعر للفارسي ٢١، ١٠١، ٢٩٦.

أو (الإبانة)<sup>(١)</sup>، وهو أن تجعل الظرف أو الجار والمجرور متعلّقاً بما يدل عليه معنى الكلام، ولا تقدّره في الصلة المتأخّرة عنه، بل تضمّر له في التقدير الإعرابي ما يتعلّق به<sup>(٢)</sup>.

ومن الارتياح لتصحيح الإعراب وجعله متنسّقاً مع تفسير المعنى الصحيح المنقول عن المفسّرين حمّل قول المفسّر على التضمين إذا كان ممكناً، ومنه قول المفسّرين في قول الله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ [آل عمران ٥٢]: إنّ المعنى: من أنصاري مع الله<sup>(٣)</sup>. قال ابن جنّي في تقريب هذا المعنى للتقدير الإعرابي بعدما نفى أنّ (إلى) في اللغة تكون بمعنى (مع)<sup>(٤)</sup>: "وإنما جاز هذا التفسير في هذا الموضع؛ لأنّ النبي إذا كان له أنصار فقد انضموا في نصرته إلى الله، فكأنه قال: من أنصاري منضمّين إلى الله؛ كما تقول: زيد إلى خير، وإلى دعة وستر، أي أو إلى هذه الأشياء ومنضمّ إليها. فإذا انضم إلى الله فهو معه لا محالة. فعلى هذا فسّر المفسّرون هذا الموضع".

وبعد عرض ملامح القبول عند النحويين تجدر الإشارة إلى أنّهم وهم يتقبّلون هذا التجاذب بين المعنى والصنعة النحوية أو التصريفية، ويُعنون به،

٣٠٢، ٣١٧، ٣٦٠، ٣٨٣، ٤١١، والبغداديات ٥٥٣، والمنصف ١/١٣٠، وأمالى ابن السجري ٣٠٠/١.

(١) انظر: البغداديات ٥٥٧.

(٢) انظر: المنصف ١/١٣١.

(٣) انظر: تفسير الطبري ٤٣٦/٥، وهو تفسير الكوفيين. انظر: معاني القرآن للفراء ١/٢١٨، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤١٦/١.

(٤) الخصائص ٣/٢٦٣، وانظر ٢/٣٠٧.

ويبينون أثره في فهم النص، ويبدلون الجهد في تقريب التقدير الإعرابي للتفسير المعنوي للنص، لا يعدّون تفسير المعنى أصلاً علمياً يُعتمد عليه في القياس في الدرس النحوي أو الصرفي، أو دليلاً يُحتج به في مسألة نحوية أو صرفية. يدلُّ على هذا ويؤكده تلك التنبيهات والاحترازمات التي يذكرها من عُنِي بهذا الموضوع من النحويين، كقول السمين الحلبي<sup>(١)</sup> في قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَلَقَّى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل ٦]: "وقولُ من قال: إنَّ أصله (تُلَقَّن) بالنون"<sup>(٢)</sup> تفسيرُ معنى، فلا يتعلَّقُ به مُتعلِّقٌ بأن النون أبدلت حرفَ عِلَّة".

#### المبحث الرابع: طريقة المفسرين في تفسير المعنى:

الناظر في المواضع التي تجاذب فيها تفسير المعنى وتقدير الإعراب في تفسير القرآن، وبخاصة ما أثبت منها في القسم الثاني من هذه الدراسة، يجد أنها قد أتت عند المفسرين على طرق مختلفة، من أبرزها وأكثرها استعمالاً طريقتان: إحداهما: أن يكون قصد تفسير المعنى لا الإعراب واضحاً في كلام المفسر؛ ولذا فهو يورده في كلامه التفسيري بهذا القصد الظاهر، من غير نظرٍ في مدى موافقة تفسيره لمقتضى الصنعة النحوية، وذلك كأن يصرِّح بقصد إيراد المعنى أو بيان التقدير المعنوي للنص المفسر، ومثاله قول ابن عطية في تفسير قول الله تعالى: ﴿قَالَ فَعَلَّهَا إِذَا وَاَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾ [الشعراء ٢٠] حيث قال<sup>(٣)</sup>: "(إذن) صلة في الكلام وكأنها بمعنى: حينئذ". فالواضح من هذا السياق أن ابن عطية يقصد تفسير

(١) الدر المصون ٥٧٢/٨.

(٢) القول للبخوي في تفسيره ٥٣/٧، وانظر: البحر المحيط ٥٣/٧.

(٣) المحرر الوجيز ٣٦/٥.



المعنى ؛ لأنه قال : (وكأنها بمعنى)، وهذا هو الذي فهمه أبو حيان فقال<sup>(١)</sup> :  
 " وقوله : (وكأنها بمعنى : حينئذ)، ينبغي أن يُجعل قوله تفسيرَ معنى ؛ إذ لا يذهب  
 أحد إلى أنّ (إذن) ترادف من حيث الإعراب (حينئذ) ."

والطريقة الثانية : عرض تفسير المعنى بأسلوبٍ يوهم قصدَ بيان التقدير  
 الإعرابي ، وهذه الطريقة أكثر من الأولى ، وكثرتها أحد أبرز الأسباب التي دعت  
 العلماء ، فيما يظهر ، إلى الوقوف عند هذا الموضوع والعناية به ؛ للتمييز بين تفسير  
 المعنى وتقدير الإعراب عند المفسرين .

ولهذه الطريقة صور ، من أظهرها صورتان ، هما :

١ - أن يستعمل المفسر في سياق تفسيره المعنى المصطلح الإعرابي بمعناه  
 العام ، مما يوهم أنه يقصد المصطلح العلمي الصناعي ، ومثال ذلك ما أورده  
 الزمخشري في تفسير قول الله تعالى : ﴿ وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ ﴾  
 [الأعراف ١٠٨] [الشعراء ٣٣] حيث قال<sup>(٢)</sup> : "فإن قلت : بِمَ تَعَلَّقَ {لِلنَّاظِرِينَ} ؟  
 قلتُ : يتعلَّقُ بـ{بَيْضَاءُ} ، والمعنى : فإذا هي بيضاء للنَّظَّارة ، ولا تكون بيضاء  
 للنَّظَّارة إلا إذا كان بياضها بياضاً عجبياً خارجاً عن العادة ، يجتمع النَّاسُ للنَّظَرِ إليه  
 كما يجتمع النَّظَّارة للعجائب . فالزمخشري هنا يقصد بالتعلق ، وهو مصطلح  
 نحوي ، معناه العام ، وهذا ما دعا السمين الحلبي إلى الإشارة إلى ذلك بقوله<sup>(٣)</sup> :  
 "وهذا الذي ذكره الزمخشريُّ تفسيرٌ معنى لا تفسيرٌ إعراب ، وكيف يريدُ تفسير

(١) البحر المحیط ١٠/٧ ، وانظر : الدر المصون ٢٥/٨ .

(٢) الكشف ٨٠/٢ .

(٣) الدر المصون ٤٠٧/٥ .

الإعراب! وإنما أراد التعلُّق المعنويُّ لا الصَّنَاعِي، كقولهم: هذا الكلامُ يتعلق بهذا الكلام، أي إنَّه من تتمَّة المعنى له".

٢- أن يخلط المفسِّر بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب في سياق واحد، مما يورث لبساً في ذهن المتأمِّل، فيظهر عنده وقوع المفسِّر بالتعارض في كلامه، ومثال ذلك قول الزمخشري في تفسير قول الله تعالى: ﴿إِنْ يُوحَىٰ إِلَىٰ إِلَّا أَنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [ص ١٧٠] لما قال<sup>(١)</sup>: "وقرئ: {إِنَّمَا} بالکسر على الحکاية، أي إلا هذا القول وهو أن أقول لكم: إِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ وَلَا أَدَّعِي شَيْئاً آخَرَ". وقد أشكل هذا الكلام على أبي حيان، وظهر له منه أن الزمخشري وقع بهذا التخريج في التعارض فقال<sup>(٢)</sup>: "وفي تخريجه تعارض؛ لأنه قال: (إلا هذا)، فظاهره الجملة التي هي (إنما أنا نذيرٌ مبين)، ثم قال: (وهو أن أقول: لكم إنني نذير)، فالقائم مقام الفاعل هو (أن أقول لكم)، و(إنِّي) وما بعده في موضع نصب، وعلى قوله: (إلا هذا القول) يكون في موضع رفع فتعارضاً". لكن السمين الحلبي نظر إلى هذا التخريج بعين التفريق بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب، ولو كانا مدموجين في سياق واحد، فقال رافعاً شبهة التعارض عند الزمخشري<sup>(٣)</sup>: "ولا تعارض البتة؛ لأنه تفسير معنى في التقدير الثاني، وفي الأول تفسير إعراب، فلا تعارض". وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا النوع من الخلط كثيرٌ عند الزمخشري، وهو كما سيظهر في القسم الثاني من هذه الدراسة أحد مجالات متابعة أبي حيان له، ثمّ دفاع السمين الحلبي عنه وانتصاره له من شيخه أبي حيان.

(١) الكشف ٣/٣٣٤.

(٢) القراءة بكسر همزة {إنما} لأبي جعفر، انظر: المحتسب ٢/٢٣٤.

(٣) البحر المحيط ٧/٣٩١.

(٤) الدر المصون ٩/٣٩٧.

بل إنّ الحلبيّ ربّما تنبه لهذا عند الزمخشري ابتداءً، أي دون أن يقف عنده أبو حيان، ومن ذلك تنبّه لقول الزمخشري في تفسير قول الله تعالى: ﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا أَعْتَرْنَاكَ بِعُضْءِ الْهَيْتِنَا بِسُوءٍ﴾ [هود ٥٤] لما قال الزمخشري<sup>(١)</sup>: "﴿اعتراك﴾ مفعول {نقول}، و{إلا} لغو، أي: ما نقول إلا قولنا: اعتراك". فقال الحلبي مبعداً عنه ما ظاهره التعارض<sup>(٢)</sup>: "يعنى بقوله: (لغو) أنّه استثناء مفرغ، وتقديره بعد ذلك تفسير معنى لا إعراب؛ إذ ظاهره يقتضي أن تكون الجملة منصوبة بمصدرٍ محذوف، ذلك المصدرُ منصوبٌ بـ(نقول) هذا الظاهر".

**المبحث الخامس: أنواع مخالفة تفسير المعنى لمقتضى الصنعة الإعرابية:**  
يُمكن إيضاح الأنواع العامّة لمخالفة تفسير المعنى لمقتضى الصنعة الإعرابية، بعد ضمّ النظائر والمتشابهات في هذه الأنواع بعضها إلى بعض، في الأنواع الثلاثة الآتية:

### النوع الأول: مخالفة القاعدة الإعرابية العامة

والمقصود بهذا أن يكون تفسير المعنى مخالفاً للأقيسة أو الأنظمة العامّة التي وضعتها النحويّون لضبط البناء المفرد أو المركّب للجملة العربية، أو يؤول إلى مخالفة ذلك، ممّا لم يشتهر الخلاف فيه بينهم، كالقواعد العامة، وأنظمة التقديم والتأخير، أو الحذف والتقدير، أو ضوابط تعلّق بعض الكلام ببعض، أو غيرها. وهذا النوع هو أكثر هذه الأنواع وروداً في كتب التفسير.

ومن الأمثلة على ذلك: ما نُقل عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه فسّر قول الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ

(١) الكشاف ٢/٢٢١ .

(٢) الدر المصون ٦/٣٤٣ .

يَنْقَلِبُ عَلَيَّ عَقَبِيَّهِ ﴿البقرة ١٤٣﴾ بقوله<sup>(١)</sup>: "القبلة في الآية: الكعبة، و(كُنْتَ) بمعنى: أنت، كقوله تعالى: {كنتم خير أمة} بمعنى: أنتم". وقد وقف أبو حيان عند هذا التفسير متأملاً، فوجده مخالفاً للقاعدة العامة في زيادة (كان) فقال<sup>(٢)</sup>: "وهذا من ابن عباس، إن صحَّ، تفسير معنى، لا تفسير إعراب، لآئه يؤول إلى زيادة (كان) الرافعة للاسم والناصفة للخبر، وهذا لم يذهب إليه أحد. وإنما تفسير الإعراب على هذا التقدير، ما نقله النحويون، أن (كان) تكون بمعنى صار، ومن صار إلى شيء واتَّصف به، صحَّ من حيث المعنى نسبة ذلك الشيء إليه. فإذا قلت: صرتَ عالماً، صحَّ أن تقول: أنتَ عالمٌ؛ لأنك تجر عنه بشيء هو فيه. فتفسير ابن عباس (كنت) بـ(أنت)، هو من هذا القبيل، فهو تفسير معنى، لا تفسير إعراب".

ومثله ما فسّر به القرطبي قول الله تعالى: ﴿قِيلَ يَنْبُوحُ أَهْبِطْ بِسَلْمٍ مِنَّا وَبَرَكَتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰ أُمَمٍ مِّمَّنْ مَعَكَ وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ ثُمَّ يَمَسُّهُمْ مِنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [هود ٤٨] وهو قوله<sup>(٣)</sup>: "ارتفعت {وأُمَّمٌ} على معنى: ويكونُ أُمَّمٌ". قال أبو حيان في التنبيه على هذا التفسير<sup>(٤)</sup>: "فإن كان أراد تفسير معنى فحسن، وإن أراد الإعراب ليس بجيد<sup>(٥)</sup>؛ لأن هذا ليس من مواضع إضمار يكون".

(١) انظر: البحر المحيط ٥٩٧/١.

(٢) البحر المحيط ٥٩٧/١، وانظر: الدر المصون ١٥٤/٢.

(٣) تفسير القرطبي ٤٨/٥.

(٤) البحر المحيط ٢٣١/٥.

(٥) هكذا في المطبوع بلا فاء، وأظن الخطأ من الطباعة.

## النوع الثاني: مخالفة الرأي المشهور من آراء النحويين

في هذا النوع يكون تفسير المعنى مخالفاً للرأي الراجح أو المشهور من آراء النحويين في القاعدة الإعرابية، ومن الأمثلة على ذلك: ما فسّر به الطبري والعكبري والزمخشري وغيرهم قول الله تعالى: ﴿ فَأَثْبِكُمْ غَمًّا بِغَمِّ لَيْكِيَلًا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَا أَصَبَكُمْ<sup>(١)</sup> وَاللَّهُ حَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ لآل عمران [١٥٣]، فأما الطبري وغيره<sup>(٢)</sup> فذهبوا إلى أنّ المعنى: (غمّاً على غم)، وأما العكبري<sup>(٣)</sup> والزمخشري<sup>(٤)</sup> فذهبا إلى أنّ المعنى: (غمّاً بعد غم، وغمّاً متصلاً بغم)، وذلك بسبب الاغتمام بما أرجف به من قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم، والجرح، والقتل، وظفر المشركين، وفوت الغنيمة والنصر.

وقد توقف أبو حيان عند هذه الأقوال وأوضح ما فيها من مخالفة لمقتضى الصنعة الإعرابية على المشهور من آراء النحويين فقال<sup>(٥)</sup>: "وقوله - يعني الزمخشري - : (غمّاً بعد غم) تفسير للمعنى، لا تفسير إعراب؛ لأنّ الباء لا تكون بمعنى (بعد)، وإن كان بعضهم قد ذهب إلى ذلك. ولذلك قال بعضهم: إنّ المعنى غمّاً على غم، فينبغي أن يحمل على تفسير المعنى، وإن كان بعضهم قد ذهب إلى ذلك".

ويدخل في هذا النوع من أنواع المخالفة أن يكون تفسير المعنى مخالفاً للرأي البصري فقط، وقد تنبّه لبعض مواضع هذا النوع أبو حيان أيضاً، وجعل، على

(١) انظر: تفسير الطبري ١٤٩/٦، وتفسير البغوي ٣٦٢/١، وتفسير ابن كثير ٤١٧/١.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٣٠٢/١.

(٣) الكشف ٢٢٣/١.

(٤) البحر المحیط ٩١/٣، وانظر: الدر المصون ٤٤٢/٣.

سبيل المثال، تفسير ابن عطية صحيحاً من جهة المعنى، ومخالفاً لمذهب البصريين من جهة التقدير الإعرابي، وذلك في تفسير قول الله تعالى: ﴿ تَأَلَّهٖٓ إِن كُنَّا لَفِي ضَلٰلٍ مُّبِينٍ ۝٧٧ ۝ إِذْ نَسَوٰٓكُمْ رَبُّبِ الْعٰلَمِيْنَ ۝﴾ [الشعراء ٩٧، ٩٨] حيث فسره ابن عطية بقوله<sup>(١)</sup>: "أقسموا بالله إن كنا إلا ضالين في أن نعبدكم ونجعلكم سواء مع الله تعالى، الذي هو رب العالمين وخالقهم ومالكهم". قال أبو حيان في تعقيبه على هذا التفسير<sup>(٢)</sup>: "وقوله: (إن كنا إلا ضالين) إن أراد تفسير المعنى فهو صحيح، وإن أراد أن (إن) هنا نافية، واللام في (لفي) بمعنى (إلا)، فليس مذهب البصريين، وإنما هو مذهب الكوفيين. ومذهب البصريين في مثل هذا أن (إن) هي المخففة من الثقيلة، وأن اللام هي الداخلة للفرق بين (إن) النافية و(إن) التي هي لتأكيد مضمون الجملة".

### النوع الثالث: مخالفة المصطلح الإعرابي

قد يحوي كلام المفسر مصطلحات نحوية يكون في إيرادها قاصداً معناها العام، فيجد النحويون المتأملون في كلام المفسرين حاجة للوقوف عند هذه المصطلحات لتمييز دلالاتها العامة عن دلالاتها الاصطلاحية الخاصة، دفعاً لسوء الفهم، وصيانةً للمصطلح العلمي من التغيير، ومن أبرز المصطلحات التي استوقفت النحويين المدققين في أقوال المفسرين مصطلح (الاعتراض)، حيث توقف عنده أبو حيان وتلميذه السمين الحلبي أكثر من مرة.

ومن الأمثلة على ذلك عند أبي حيان توقفه عند قول ابن عطية في تفسير قول الله تعالى: ﴿ وَءَاتَى الْآمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ

(١) المحرر الوجيز ٦٩/١٢.

(٢) البحر المحيط ٢٥/٧.

السَّبِيلِ وَالسَّابِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ ﴿ [البقرة ١٧٧] لما قال<sup>(١)</sup>: "ويجيء قوله: {عَلَى حُبِّ} اعتراضاً بليغاً أثناء القول"، حيث قال أبو حيان<sup>(٢)</sup>: "فإن كان أراد بالاعتراض المصطلح عليه في النحو فليس كذلك؛ لأن شرط ذلك أن تكون جملة، وأن لا يكون لها محل من الإعراب، وهذه ليست بجملة، ولها محل من الإعراب. وإن أراد بالاعتراض فصلاً بين المفعولين بالحال فيصح، لكن فيه إلباس، فكان ينبغي أن يقول فصلاً بليغاً بين أثناء القول".

ومن أمثله عند السمين الحلبي تعقيبه على الزمخشري في تفسيره قول الله تعالى ﴿ إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ﴾ [المزمل ٥]، لما قال الزمخشري<sup>(٣)</sup>: "وهذه الآية اعتراض". ثم قال: "وأراد بهذا الاعتراض أن ما كُلفه من قيام الليل من جملة التكاليف الثقيلة الصعبة التي وردَ بها القرآن؛ لأنَّ الليلَ وقتُ السُّباتِ والراحة والهدوء، فلا بُدَّ لمن أحياه من مُضادَّةٍ لطبعه ومجاهدةٍ لنفسه". قال السمين الحلبي<sup>(٤)</sup>: "يعني بالاعتراض من حيث المعنى لا من حيث الصناعة؛ وذلك أنَّ قوله: {إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ} مطابقٌ لقوله: {قَمِ اللَّيْلُ} فكأنه شابه الاعتراض من حيث دُخوله بين هذين المتناسيين".

\* \* \*

(١) المحرر الوجيز ١/٣٨٢.

(٢) البحر المحيط ٢/٧.

(٣) الكشف ٤/١٥٢.

(٤) الدر المصون ١٠/٥١٧.

## القسم الثاني : القسم التطبيقي :

اخترت لهذا القسم من المواضع التي بين يديّ، بعد إبعاد المكرر والواضح والمتكلف، ما يزيد على خمسين موضعاً من مواضع هذه المخالفة في تفسير القرآن، حرصت فيها على أن تكون منوعة من حيث وجه المخالفة، والقائل بها. وقد رتبت المواضع المختارة بحسب ترتيب آياتها في القرآن، مبتدئاً القول فيها بذكر الآية محلّ النظر، ثمّ بيان المخالفة بين تفسير المعنى وما تقتضيه الصنعة الإعرابية فيها.

١ - قال الله تعالى: ﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّانَ وَالسَّلْوَىٰ ﴾

[البقرة ٥٧].

نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما أنّه فسّر { وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ } في هذه الآية بأنّه بمعنى: وظللنا عليكم بالغمام<sup>(١)</sup>. وقد عقب على هذا التفسير السمين الحلبي بقوله<sup>(٢)</sup>: "وهذا تفسير معنى لا إعراب؛ لأنّ حذف الجر لا ينقاس".

٢ - قال الله تعالى: ﴿ وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا

يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة ٨٨].

روي عن قتادة رحمه الله أنّه ذهب إلى أنّ معنى { فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ } هو: فقليل منهم من يؤمن<sup>(٣)</sup>، وقد ردّ الإمام الطبري<sup>(٤)</sup> هذا التفسير ووصفه بالفساد؛ لأنّه لو كان كذلك للزم، كما هي القاعدة الإعرابية، رفع (قليل).

(١) انظر: تفسير الطبري ٧٠٨/١، وتفسير ابن كثير ٩٧/١، واختاره أبو حيان في البحر المحيط ٣٧٤/١.

(٢) الدر المصون ٣٦٩/١.

(٣) انظر: تفسير الطبري ٢٣٣/٢، وتفسير ابن كثير ١٢٤/١.

(٤) تفسيره ٢٣٤/٢.



لكن أبا حيان<sup>(١)</sup> صحح قول قتادة، ورفع عن تفسيره هذا الفساد؛ معللاً ذلك بأن قتادة "إنما بين المعنى وشرحه، ولم يُرد شرح الأعراب فيلزمه ذلك. وإنما انتصاب {قليلًا} عنده على الحال من الضمير في {يؤمنون}، والمعنى عنده: فيؤمنون قوماً قليلاً، أي في حالة قلة. وهذا معناه: فقليل منهم من يؤمن".

٣- قال الله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾

[البقرة ١٠٢].

من المفسرين من ذهب إلى أن المعنى في هذه الآية: واتبعوا ما كانت تتلو الشياطين<sup>(٢)</sup>. وقد تنبه السمين الحلبي لما يورثه هذا التفسير من إشكال إعرابي فقال<sup>(٣)</sup>: "لا يريدون بذلك أن صلة (ما) محذوفة، وهي (كانت)، و(تتلو) في موضع الخبر، وإنما قصدوا تفسير المعنى، وهو نظير: (كان زيد يقوم)، المعنى على الإخبار بقيامه في الزمن الماضي".

٤. قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ

الرُّسُولَ وَمَن يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقْبَيْهِ﴾ [البقرة ١٤٣].

نُقِلَ عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه فسّر هذه الآية بقوله<sup>(٤)</sup>: "القبلة في الآية: الكعبة، و(كُنْتَ) بمعنى: أنت، كقوله تعالى: {كنتم خير أمة} بمعنى: أنتم".

(١) البحر المحيط ٤٧٠/١.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٨٣/١، والبحر المحيط ٤٩٤/١.

(٣) الدرّ المصون ٢٨/٢.

(٤) انظر: البحر المحيط ٥٩٧/١، والدرّ المصون ١٥٤/٢.

وقد تعقّب أبو حيان هذا التفسير بقوله<sup>(١)</sup>: "وهذا من ابن عباس، إن صح تفسير معنى، لا تفسير إعراب؛ لأنه يؤول إلى زيادة (كان) الرافعة للاسم والناصبة للخبر، وهذا لم يذهب إليه أحد.

وإنما تفسير الإعراب على هذا التقدير، ما نقله النحويون، أن (كان) تكون بمعنى صار، ومن صار إلى شيء واتّصف به، صحّ من حيث المعنى نسبة ذلك الشيء إليه. فإذا قلت: صرت عالماً، صحّ أن تقول: أنت عالِمٌ؛ لأنك تخبر عنه بشيء هو فيه. فتفسير ابن عباس (كنت) بد(أنت)، هو من هذا القبيل، فهو تفسير معنى، لا تفسير إعراب".

٥. قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا

عَلَيْهِ ءَابَاءَنَا أَوْ لَوْ كَانُوا ءَابَاءَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة ١٧٠].

جعل أبو البقاء العكبري<sup>(٢)</sup> تقدير جواب (لو) المحذوف هنا: (أفكانوا يتبعونهم؟).

وقد توقّف السمين الحلبي عند هذا التقدير وحمله على تفسير المعنى قائلاً<sup>(٣)</sup>: "وجواب (لو) محذوف، تقديره: (لأتبعوهم). وقدّره أبو البقاء: (أفكانوا يتبعونهم؟)، وهي تفسير معنى؛ لأنّ (لو) لا تُجاب بهمزة الاستفهام".

٦. قال الله تعالى: ﴿وَأَتَى الْعَمَلُ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ

وَأَبْنِ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ﴾ [البقرة ١٧٧].

(١) البحر المحيط ١/٥٩٧، وانظر: الدرّ المصون ٢/١٥٤.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١/١٤٠.

(٣) الدرّ المصون ٢/٢٢٨.

قال ابن عطية في تفسير هذه الآية<sup>(١)</sup>: "ويجيء قوله: {عَلَى حُبُو} اعتراضاً بليغاً أثناء القول".

وقد دقق أبو حيان في مفردات الألفاظ التي استعملها ابن عطية في كلامه هذا، فوجد أنّ عبارته تحتاج إلى إيضاح وتبنيه، فقال<sup>(٢)</sup>: "فإن كان أراد بالاعتراض المصطلح عليه في النحو فليس كذلك؛ لأن شرط ذلك أن تكون جملة، وأن لا يكون لها محل من الإعراب، وهذه ليست بجملة، ولها محل من الإعراب. وإن أراد بالاعتراض فصلاً بين المفعولين بالحال فيصح، لكن فيه إلباس، فكان ينبغي أن يقول فصلاً بليغاً بين أثناء القول".

٧. قال الله تعالى: ﴿وَلْتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتَكُمْ

وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة ١٨٥].

ذهب الزمخشري إلى أنّ الفعل (تكبروا) عُدِّي بـ(على) لكونه مضمناً معنى الحمد، قال<sup>(٣)</sup>: "كأنه قيل: ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم".

وقد تأمل أبو حيان في هذا التقدير فوجد أنه لا يتسق مع كون (على) متعلقةً بالفعل (تُكَبِّرُوا) فقال<sup>(٤)</sup>: "وقوله: (كأنه قيل: ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم) هو تفسير معنى لا تفسير إعراب؛ إذ لو كان تفسير إعراب لم تكن (على) متعلقةً بـ(تكبروا) المضمّنة معنى الحمد. إنّما كانت تكون متعلقة بـ(حامدين) التي

(١) المحرر الوجيز ١/٣٨٢.

(٢) البحر المحيط ٢/٧.

(٣) الكشاف ١/١١٤.

(٤) البحر المحيط ٢/٥١، وانظر الدر المصون ٢/٢٨٨.

قدّرها ، والتقدير الإعرابي هو أن تقول: كأنه قيل: ولتحمّدوا الله بالتكبير على ما هداكم".

٨. قال الله تعالى: ﴿ وَقَتْلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ أَنْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ [البقرة ١٩٣].

فسّر الزمخشري آخر هذه الآية بقوله<sup>(١)</sup>: "فلا تعتدوا على المنتهين؛ لأن مقاتلة المنتهين عدوان وظلم، فوضع قوله: {إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ} موضع: (على المنتهين)".

وقد تعقّب أبو حيّان هذا التفسير، وردّ هذا التقدير من جهة الإعراب، وصحّحه من جهة تفسير المعنى، وإن كان ظاهر كلام الزمخشري يدلّ على أنّه كان يقصد التقدير الإعرابي، فقال أبو حيّان<sup>(٢)</sup> بعدما ساق قول الزمخشري: "وهذا الذي قاله لا يصح إلا على تفسير المعنى، وأما على تفسير الإعراب فلا يصح؛ لأنّ (على المنتهين) ليس مرادفاً لقوله: {إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ}؛ لأنّ نفي العدوان عن المنتهين لا يدلّ على إثباته على الظالمين إلا بالمفهوم، مفهوم الصفة. وفي التركيب القرآني يدلّ على إثباته على الظالمين بالمنطوق المحصور بالنفي و(إلا)، وفرق بين الدالّتين. ويظهر من كلامه أنه أراد تفسير الإعراب، ألا ترى قوله: (فوضع قوله: {إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ} موضع: على المنتهين)؟ وهذا الوضع إنما يكون في تفسير الإعراب، وليس كذلك؛ لما بيّناه من الفرق بين الدالّتين، ألا ترى فرق ما بين قولك: ما أكرم الجاهل، وما أكرم إلا العالم؟".

(١) الكشاف ١/١١٩.

(٢) البحر المحيظ ٢/٧٧.

٩. قال الله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة ٢١٣].  
 لما أعرب أبو البقاء العكبري الظرف {مَعَهُمْ} في موضع الحال من {الْكِتَابِ} جعل التقدير: وأنزل الكتاب شاهداً لهم ومؤيداً<sup>(١)</sup>.

وهذا التقدير من أبي البقاء هو تفسير معنى، وليس تقدير الإعراب، ولا يتسق معه؛ لخلوه من معنى الظرفية التي في (مع). ولذلك قال السمين الحلبي وهو يذكر الوجه الثاني من وجهي تعليق {مَعَهُمْ}: "أَنْ يَتَلَقَّ بِمَحذُوفٍ، عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الْكِتَابِ، وَتَكُونُ حَالاً مُقَدَّرَةً، أَي: وَأَنْزَلَ مُقَدَّرًا مَصَاحِبَتَهُ إِيَاهُمْ، وَقَدَّرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ بِقَوْلِهِ: (شَاهِدًا لَهُمْ وَمُؤَيِّدًا). وَهَذَا تَفْسِيرٌ مَعْنَى لَا إِعْرَابٌ."

١٠. قال الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾

[البقرة ٢١٧]

فسر أبو عبيدة معمر بن المثنى {قِتَالٍ فِيهِ} في هذه الآية بقوله<sup>(٢)</sup>: "مجرور بالجوار لما كان بعده {فيه} كناية للشهر الحرام".

وقد فهم بعض العلماء من هذا التفسير أن أبا عبيدة يقصد بالجوار المصطلح النحوي، فغلطوا الرأي وردوا عليه<sup>(٣)</sup>.

ثم جاء أبو حيان ففصل القول، وأشار إلى أن قول أبي عبيدة يحتمل تفسير المعنى، وإن كان قد استعمل المصطلح النحوي، فقال<sup>(٤)</sup>: "فإن كان أبو عبيدة عنى

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١/١٧١.

(٢) مجاز القرآن ١/٧٢.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٣٠٧، والمحزر الوجيز ٢/٢٢٠.

(٤) البحر المحيط ٢/١٥٤.

الخفض على الجوار الذي اصطلح عليه النحاة، فهو كما قال ابن عطية، "وبين وجه الخطأ فيه، ثم قال: "وإن كان أبو عبيدة عنى الخفض على الجوار أنه تابع لمخفوض، فخفضه بكونه جاور مخفوضاً، أي: صار تابعاً له، ولا نعني به المصطلح عليه، جاز ذلك ولم يكن خطأ، وكان موافقاً لقول الجمهور، إلا أنه أغمضَ في العبارة، وألبسَ في المصطلح".

١١. قال الله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ

تَفَرَّضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّبَعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ﴾ [البقرة

٢٢٣٦].

في هذه الآية موضعان:

أحدهما: في نوع (ما) من قوله تعالى: {مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ}، إذ ذهب جامع

العلوم الباقولي<sup>(١)</sup> وأبو البركات الأنباري<sup>(٢)</sup> إلى جواز أن تكون شرطية، والتقدير: (إن لم تمسوهن).

غير أن أبا حيان بعد أن اختار أن تكون (ما) هي المصدرية الظرفية الشبيهة بالشرط من جهة المعنى، وأنها تقتضي التعميم نحو: أصحبك ما دمت لي محسناً، فالمعنى: كل وقت دوام إحسان، بعد أن اختار هذا حمل قول القائلين بشرطيتها على إرادة تفسير المعنى فقال<sup>(٣)</sup>: "وقال بعضهم: (ما) شرطية، ثم قدرها بـ(إن)، وأراد بذلك، والله أعلم، تفسير المعنى".

(١) انظر: كشف المشكلات ١/١٧١.

(٢) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٦٢.

(٣) البحر المحيط ٢/٢٤٠.

والموضع الآخر: في قوله تعالى: {عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ}، إذ أجاز بعض معربي القرآن<sup>(١)</sup> أن تكون الجملة حالية، والتقدير: على الموسع منكم قدره، وأن يكون صاحب الحال فيها فاعل {مَتَّعُوهُمْ}. ثم ذهب أبو البقاء العكبري<sup>(٢)</sup> إلى أن التقدير على هذا الوجه: (بِقَدْرِ الْوَسْعِ).

وقد تعقب السمين الحلبي<sup>(٣)</sup> أبا البقاء في هذا التقدير، وذكر أنه إنما يستقيم إذا كان يقصد تفسير المعنى، أما على قصد التقدير الإعرابي فلا يستقيم.

١٢. قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾

[البقرة: ٢٥٩]

أجاز الزمخشري<sup>(٤)</sup> أن يكون فاعل {تَبَيَّنَ} مقدرًا، وجعل التقدير: (فَلَمَّا تَبَيَّنَ له ما أشكل عليه)، يعني أمر إحياء الموتى.

وقد وقف أبو حيان عند هذا التقدير، وحمله على تفسير المعنى، فقال<sup>(٥)</sup>: "وينبغي أن يحمل على أنه تفسير معنى؛ وتفسير الإعراب أن يقدر مضمراً يعود على كيفية الإحياء التي استغريها بعد الموت".

١٣. قال الله تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ ۗ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة ٢٦٩].

[البقرة ٢٦٩].

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١/١٨٩، والفريد في إعراب القرآن المجيد ١/٤٧٩، والبحر المحيط

٢٤٣/٢.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١/١٨٩.

(٣) انظر: الدرر المصون ٢/٤٨٨.

(٤) انظر: الكشاف ١/١٥٨.

(٥) البحر المحيط ٢/٣٠٧.

قرأ يعقوب البصري: {وَمَنْ يُؤْتِ} <sup>(١)</sup> بكسر التاء مبنياً للفاعل. وقد فسّر الزمخشري هذه القراءة بقوله <sup>(٢)</sup>: "بمعنى ومن يؤته الله الحكمة".

قال أبو حيان في تعقيبه على هذا التفسير <sup>(٣)</sup>: "فإن أراد تفسير المعنى فهو صحيح، وإن أراد تفسير الإعراب فليس كذلك؛ ليس في {يُؤْتِ} ضميرٌ نصبٍ حذيف، بل مفعوله مقدّم بفعل الشرط، كما تقول: أياً تعط درهماً أعطه درهماً". يقصد بذلك أنّ {مَنْ} الشرطية هي المفعول الأول المقدم لفعل الشرط {يُؤْتِ}، ومفعوله الثاني هو {الحِكْمَةُ} <sup>(٤)</sup>.

١٤. قال الله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ

ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٧٣]

يجوز في الجار والمجرور: {فِي سَبِيلِ} أوجه في الإعراب، منها أن يكون متعلقاً بمحذوف على أنه حال من ضمير الرفع في: {أُحْصِرُوا}، أي: مستقرين في سبيل الله <sup>(٥)</sup>. وقدّره أبو البقاء العكبري بقوله <sup>(٦)</sup>: "أي أحصروا مجاهدين".

وهذا التقدير منه تفسير معنى لا تفسير إعراب؛ لأنّ الجار لا يتعلّق إلا بالكون المطلق. كما ذكر ذلك السمين الحلبي <sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: المحتسب ١/١٤٣، والتلخيص في القراءات الثمان ٢٢٢، والنشر في القراءات العشر ٣٣٥.

(٢) الكشاف ١/١٦٣.

(٣) البحر المحیط ٢/٣٣٤، وانظر: الدر المصون ٢/٦٠٥.

(٤) انظر: المحتسب ١/١٤٣.

(٥) انظر: الدرّ المصون ٢/٦١٨.

(٦) التبيان في إعراب القرآن ١/٢٢٢.

(٧) انظر: الدرّ المصون ٢/٦١٨.



١٥. قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِءَ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾ آل عمران (٨١).

في نوع {مَا} في قوله تعالى: {لَمَا آتَيْتُكُمْ} أقوال، منها أنها شرطية، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم {لَتُؤْمِنُنَّ} عليه<sup>(١)</sup>. وقد أورد الزمخشري هذا الرأي على أنه أحد الوجهين في {مَا} فقال<sup>(٢)</sup>: "و{مَا} يحتمل أن تكون المتضمنة لمعنى الشرط، و{لَتُؤْمِنُنَّ} سادٌّ مسدّدٌ جواب الشرط والقسم جميعاً".

وقد وقف أبو حيان، وهو الفطن المدقق، عند عبارة الزمخشري الأخيرة، فقال<sup>(٣)</sup>: "أما قول الزمخشري: {و{لَتُؤْمِنُنَّ} سادٌّ مسدّدٌ جواب الشرط والقسم جميعاً} فقولٌ ظاهره مخالف لقول من جعل {مَا} شرطية؛ لأنهم نصوا على أن جواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه، اللهم إن عني أنه من حيث تفسير المعنى لا تفسير الإعراب يسد مسدهما فيمكن أن يقال، وأما من حيث تفسير الإعراب فلا يصح؛ لأن كلاً منهما، أعني الشرط والقسم، يطلب جواباً على حدة، ولا يمكن أن يكون هذا محمولاً عليهما؛ لأن الشرط يقتضيه على جهة العمل فيه، فيكون في موضع جزم، والقسم يطلبه على جهة التعلق المعنوي به بغير عمل فيه، فلا موضع له من الإعراب. ومحال أن يكون الشيء الواحد له موضع من الإعراب ولا موضع له من الإعراب".

(١) انظر: البحر المحيط ٥٣٣/٢، والدر المنصور ٢٨٤/٣.

(٢) الكشف ١٩٨/١.

(٣) البحر المحيط ٥٣٣/٢، وانظر: الدر المنصور ٢٨٧/٣.

١٦. قال الله تعالى: ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مِّمَّا يُرَاهِمُ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾

[آل عمران ٩٧].

أعرب الزمخشري {مَقَامٌ} عطفَ بيانٍ لـ {آيَاتٌ}، وجعل جملة {مَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا} جملةً مستأنفةً ابتدائيةً أو شرطيةً، أي لا محلّ لها من الإعراب، ثم أورد إشكالاً في إعراب {مَقَامٌ} عطفَ بيانٍ لـ {آيَاتٌ} قال فيه<sup>(١)</sup>: "فإن قلت: كيف صحَّ بيان الجماعة بالواحد؟" ثم أجاب عنه بعدة احتمالات منها قوله<sup>(٢)</sup>: "ويجوز أن يُراد: فيه آياتٌ بيناتٌ مقامُ إبراهيمَ وأمنٌ مَنْ دَخَلَهُ؛ لأنَّ الاثنين نوعٌ من الجمع كالثلاثة والأربعة".

وكأنَّ الزمخشري فطن لما في كلامه هذا من التدافع، فبادر بالتنبيه إلى أنه إنَّما قال ذلك من جهة المعنى، وليس من جهة التقدير الإعرابي، فقال<sup>(٣)</sup>: "فإن قلت: كيف أجزت أن يكون مقامُ إبراهيمَ والأمنُ عطفَ بيانٍ للآيات؟ وقوله: {وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا} جملةً مستأنفةً إما ابتدائيةً وإما شرطية؟ قلتُ: أجزتُ ذلك من حيث المعنى؛ لأنَّ قوله: {وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا} دلَّ على أمنٍ داخله، فكأنَّه قيل: فيه آياتٌ بيناتٌ، مقامُ إبراهيمَ، وأمنٌ داخله. ألا ترى أنك لو قلت: فيه آيةٌ بينة، مَنْ دخله كان آمناً صحَّ؛ لأنَّه في معنى قولك: فيه آيةٌ بينة، أمنٌ مَنْ دخله".

وقد زاد أبو حيَّان هذا الاحتراز من الزمخشري إيضاحاً لما قال<sup>(٤)</sup>: "فلا يجعل قوله: (ومن دخله كان آمناً في معنى: وأمن داخله) إلا من حيث تفسير المعنى لا تفسير الإعراب".

(١) الكشاف ٢٠٤/١.

(٢) السابق.

(٣) السابق.

(٤) البحر المحيط ١٠/٣، وانظر: الدر المصون ٣٢٠/٣.

١٧. قال الله تعالى: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ

وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ [آل عمران ١١٠]

مهّد الزمخشري لتفسير هذه الآية بالحديث عن الفعل (كان)، فقال<sup>(١)</sup>: " (كان) عبارة عن وجود الشيء في زمانٍ ماضٍ على سبيل الإبهام، وليس فيه دليلٌ على عَدَمٍ سابقٍ ولا على انقطاع طارئٍ، ومنه قوله تعالى: { وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا } [النساء: ٩٦]، ومنه قوله تعالى: { كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ }، كأنه قيل: وجدتم خير أمة".

وقد التفت أبو حيان إلى هذا التمهيد، ونظر إليه بعين الصناعة النحوية فوجد أنّ الزمخشري قد تعارضت أقواله فيه، فأشار إلى هذا لما قال<sup>(٢)</sup>: " وقوله: (كأنه قيل: وجدتم خير أمة) هذا يعارض قوله: إنها مثل قوله: { وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا }؛ لأنّ تقديره: وجدتم خير أمة يدلّ على أنّها التامة، وأنّ (خير أمة) حال، وقوله: { وكان الله غفوراً رحيماً } لا شك أنّها هنا الناقصة، فتعارضاً". لكنّ السمين الحلبي فكّ هذا التعارض الواقع في ذهن شيخه أبي حيان لما حمل كلام الزمخشري على تفسير المعنى، فقال<sup>(٣)</sup>: " لا تعارض؛ لأن هذا تفسير معنّى، لا إعراب".

١٨. قال الله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُّؤَجَّلًا ﴾ [آل

عمران ١٤٥].

(١) الكشاف ٢٠٩/١.

(٢) البحر المحيط ٣٠/٣.

(٣) الدر المصون ٣٤٨/٣.

قال الزجاج في تفسير هذه الآية<sup>(١)</sup>: "المعنى: ما كانت نفس لتموت إلا بإذن الله".

والتأمل في هذا التفسير يجد أنّ الزجاج قد قلب التقدير الإعرابي؛ إذ قوله تعالى: {لِنَفْسٍ} هو خبرُ {كان} المقدم، والمصدر المؤول {أَنْ تَمُوتَ} هو اسمها المؤخر، ولكنّ الزجاج قلبه. وقد حمل أبو حيان هذا القلب في التقدير الإعرابي عند الزجاج على قصد تفسير المعنى فقال<sup>(٢)</sup>: "وقدّره الزجاج على المعنى فقال: (وما كانت نفس لتموت)، فجعل ما كان اسماً خبراً، وما كان خبراً اسماً، ولا يريد بذلك الإعراب، إنّما فسر من جهة المعنى".

١٩. قال الله تعالى: ﴿فَأَنْتَبِكُمْ غَمًّا يَغْمِرُ لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ

وَلَا مَا أَصَابَكُمْ ۗ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [آل عمران ١٥٣].

فسر الطبري والعكبري والزمخشري وغيرهم قوله تعالى: {فَأَنْتَابِكُمْ غَمًّا يَغْمِرُ} تفسيرات جاء التقدير الإعرابي فيها مخالفاً للمشهور من آراء النحويين، فأما الطبري وغيره<sup>(٣)</sup> فذهبوا إلى أنّ المعنى: (غمًّا على غمّ)، وأما العكبري<sup>(٤)</sup> والزمخشري<sup>(٥)</sup> فذهبوا إلى أنّ المعنى: (غمًّا بعد غمّ، وغمًّا متصلًا بغمّ)، وذلك بسبب الاغتمام بما أرجف به من قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم، والجرح، والقتل، وظفر المشركين، وفوت الغنيمة والنصر.

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤٧٤/١.

(٢) البحر المحيط ٧٦/٣، وانظر: الدر المنصور ٤١٩/٣.

(٣) انظر: تفسير الطبري ١٤٩/٦، وتفسير البغوي ٣٦٢/١، وتفسير ابن كثير ٤١٧/١.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٣٠٢/١.

(٥) الكشف ٢٢٣/١.

وقد توقّف أبو حيّان عند هذه الأقوال، وأوضح ما فيها من مخالفة للتقدير الإعرابي على المشهور من آراء النحويين فقال<sup>(١)</sup>: "وقوله - يعني الزمخشري - : (غمّاً بعد غم) تفسير للمعنى، لا تفسير إعراب؛ لأنّ الباء لا تكون بمعنى (بعد)، وإنّ كان بعضهم قد ذهب إلى ذلك. ولذلك قال بعضهم: إنّ المعنى غمّاً على غمّ، فينبغي أن يحمل على تفسير المعنى، وإنّ كان بعضهم قد ذهب إلى ذلك".

٢٠. قال الله تعالى: ﴿ هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ بِصِيرُ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾ آل عمران ١٦٣.

فسّر ابن عباس والحسنُ البصري رضي الله عنهم هذه الآية أنّ المعنى: لكل درجات من الجنة والنار<sup>(٢)</sup>.

وقد تفضّن إلى هذا التفسير أبو حيّان فتعقّبه بقوله<sup>(٣)</sup>: "ويحمل تفسير ابن عباس والحسن أن المعنى: (لكل درجات من الجنة والنار) على تفسير المعنى، لا تفسير اللفظ الإعرابي".

٢١. قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرَزِّقُونَ ﴾ آل عمران: ١٦٩.

قرأ حميد بن قيس وهشام، بخلاف عنه،: {يَحْسَبَنَّ} بالياء<sup>(٤)</sup>، وأجاز الزمخشري أن يكون فاعل {يَحْسَبَنَّ} هو: {الَّذِينَ قُتِلُوا} فقال<sup>(٥)</sup>: "ويجوز أن

(١) البحر المحيط ٩١/٣، وانظر: الدر المصون ٤٤٢/٣.

(٢) انظر: تفسير الطبري ٢١٠/٦.

(٣) البحر المحيط ١٠٨/٣، وانظر: الدر المصون ٤٧٠/٣.

(٤) انظر: البحر المحيط ١١٧/٣، واحفاف فضلاء البشر ٤٩٤/١.

(٥) الكشاف ٢٣٠/١.

يكون {الَّذِينَ قُتِلُوا} فاعلاً، والتقدير: ولا يحسبهم الذين قتلوا أمواتاً، أي: ولا يحسب الذين قتلوا أنفسهم أمواتاً. فإن قلت: كيف جاز حذف المفعول الأول؟ قلت: هو، في الأصل، مبتدأ، فحذف كما حذف المبتدأ في قوله: {بَلْ أَحْيَاءٌ}، أي: هم أحياء؛ لدلالة الكلام عليهما.

ولم يرتض أبو حيان هذا التوجيه النحوي لهذه القراءة فردّه؛ معللاً أنّ هذا التقدير يؤدي إلى تقديم الضمير على مفسره، وذلك لا يجوز إلا في أبواب محصورة، ليس هذا واحداً منها<sup>(١)</sup>.

وقد تأمل السمين الحلبي هذا التوجيه وهذا التعقيب عليه، فوجد أنّ شيخه أبا حيان قد تحمّل على الزمخشري في ردّه هذا التوجيه، فقال مدافعاً عنه<sup>(٢)</sup>: "وهذا من تحمّلاته عليه، أما قوله: (يؤدي إلى تقديم المضمّر....) إلى آخره، فالزمخشري لم يقدره صناعة، بل إيراداً للمعنى المقصود، ولذلك لمّا أراد أن يقدر الصناعة النحوية قدره بلفظ (أنفسهم) المنصوبة وهي المفعول الأول. وأظن الشيخ<sup>(٣)</sup> يتوهم أنّها مرفوعة، تأكيداً للضمير في (قتلوا)، ولم ينتبه أنّه إنّما قدرها مفعولاً أول منصوبة".

٢٢. قال الله تعالى: ﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا

رَزَقَهُمُ اللّٰهُ وَكَانَ اللّٰهُ بِهِمْ عَلِيْمًا ۝ [النساء ٣٩].

جعل ابن عطية جملة {وَمَاذَا عَلَيْهِمْ} الاستفهامية جواب {لو} مقدّماً عليه، فقال<sup>(٤)</sup>: "وجواب {لو} في قوله: {مَاذَا}، فهو جواب مقدّم".

(١) البحر المحيط ١١٧/٣.

(٢) الدرّ المصون ٤٨١/٣.

(٣) يقصد أبا حيان.

(٤) المحرر الوجيز ١٩٢/٤.

وقد أشار أبو حيان إلى أنّ هذا الكلام يحتمل معنيين، أحدهما التقدير الإعرابي، والآخر تفسير المعنى، فقال مبيناً الموقف العلمي من الاحتمالين<sup>(١)</sup>: "إن أراد ظاهر هذا الكلام فليس موافقاً لكلام النحويين؛ لأنّ الاستفهام لا يقع جواب (لو)، ولأنّ قولهم: أكرمتك لو قام زيد، إنّ ثبت أنّه من كلام العرب، حمل على أنّ (أكرمتك) دالٌّ على الجواب، لا جواب كما قالوا في قولهم: أنت ظالم إن فعلت. وإنّ أراد تفسير المعنى فيمكن ما قاله".

٢٣. قال الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا

قَلِيلًا﴾ [النساء ٨٣].

ذكر ابن عطية بعض آراء المفسرين في المستثنى منه في قوله: {لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا}، وكان من بين تلك الآراء أنّ يكون استثناءً من الاتباع، ثم قال في تقدير ذلك<sup>(٢)</sup>: "أي لاتبعتم الشيطان كلّكم إلا قليلاً من الأمور كنتم لا تتبعونه فيها".

وقد ظهر لأبي حيان أنّ في هذا التقدير اضطراباً من جهة الإعراب، وإن كان من جهة المعنى صحيحاً فقال<sup>(٣)</sup>: "فسره في الاستثناء بالتبع فيه، فيكون استثناء من المتبع فيه المحذوف لا من الاتباع، ويكون استثناء مفرغاً، والتقدير: لاتبعتم الشيطان في كل شيء إلا قليلاً من الأشياء فلا تتبعونه فيه. فإن كان ابن عطية شرح من حيث المعنى فهو صحيح، لأنّه يلزم من الاستثناء الاتباع القليل أن يكون المتبع

(١) البحر المحيط ٢٥٩/٣، وانظر: الدر المصون ٦٨٠/٣.

(٢) المحرر الوجيز ١١٧/٤.

(٣) البحر المحيط ٣٢٠/٣، وانظر: الدر المصون ٥٣/٤.

فيه قليلاً، وإن كان شرح من حيث الصناعة النحوية فليس بجيد، لأن قوله: (إلا أتباعاً قليلاً) لا يرادف (إلا قليلاً من الأمور كنتم لا تتبعونه فيها)".

٢٤. قال الله تعالى: ﴿ وَنَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمَىٰ النِّسَاءِ الَّتِي لَا تُوْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ [النساء: ١٢٧].

فسر العكبري قوله تعالى: {يَتَامَى النِّسَاءِ} بقوله<sup>(١)</sup>: "أي: في اليتامى منهن". قال السمين الحلبي في تعقيب سريع على هذا التقدير<sup>(٢)</sup>: "وهذا تفسير معنى لا إعراب".

٢٥. قال الله تعالى: ﴿ مُذَبِّذِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَىٰ هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَىٰ هَؤُلَاءِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا ﴾ [النساء: ٤٣].

أعراب العكبري قوله تعالى: {لَا إِلَىٰ هَؤُلَاءِ} بقوله<sup>(٣)</sup>: "وموضع {لَا إِلَىٰ هَؤُلَاءِ} نصب على الحال من الضمير في مذذبين، أي: يتذبذبون متلوين". وفي تعقيب سريع على هذا التقدير قال السمين الحلبي أيضاً<sup>(٤)</sup>: "وهذا تفسير معنى لا إعراب؛ وذلك لأن الجار والمجرور لا يتعلقان إلا بالكون المطلق، لا المقيد".

٢٦. قال الله تعالى: ﴿ مَا هُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا آتِبَاعِ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ﴾ [النساء: ١٥٧].

(١) التبيان في إعراب القرآن ٣٩٤/١.

(٢) الدر المصون ١٠٤/٤.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٤٠١/١.

(٤) الدر المصون ١٣٠/٤.



ذهب جمهور المعربين<sup>(١)</sup> إلى أنّ الاستثناء في: {إِلَّا اتَّبَاعَ الظَّنِّ} استثناء منقطع، لأنّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ ليس من جنس العلم. وجعلوا التقدير: ولكن اتِّبَاعَ الظَّنِّ لهم.

وقدّر الزمخشري الاستثناء المنقطع بقوله<sup>(٢)</sup>: "يعني ولكنهم يتبعون الظن".

وهذا كما قال أبو حيان<sup>(٣)</sup>: "تفسير معنى لا تفسير إعراب".

٢٧. قال الله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْغَابِغَةَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ

الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْقَلْبَةَ﴾ [المائدة: ٩٧].

فسّر الرازي الفعل {جَعَلَ} بمعنى: بَيَّنَّ وَحَكَّمَ، وجعله أحد القولين في

تفسيره<sup>(٤)</sup>.

وقد عقب أبو حيان على هذا الوجه بعدما قرّر أنّ معنى {جَعَلَ} هو صَيَّرَ،

فقال<sup>(٥)</sup>: "وينبغي أن يُحمل هذا على تفسير المعنى؛ إذ لم يُنقل (جعل) مرادفة لهذا المعنى، لكنّه من حيث التصيير يلزم منه التبيين والحكم".

٢٨. قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَذَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَىٰ وَجْهٍ أَوْ خَافُوا أَنْ

تُرَدَّ أَيْمَانُهُمْ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ [المائدة: ١٠٨].

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٢٨/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٥٠٢/١، والبيان في غريب

إعراب القرآن ٢٧٤/١، والبحر المحيط ٤٠٦/٣.

(٢) الكشاف ٣١٢/١.

(٣) البحر المحيط ٤٠٦/٣.

(٤) انظر: تفسير الرازي ٤٣٩/٤.

(٥) البحر المحيط ٢٨/٤، وانظر: الدر المنصون ٤٣١/٤.

يجوز في الجار والمجرور {عَلَى وَجْهَيْهَا} أوجه، منها أن يكون في محل نصب على الحال من الشهادة، وقدّره العكبري بقوله<sup>(١)</sup>: "و{عَلَى وَجْهَيْهَا} في موضع الحال من الشهادة، أي محققة أو صحيحة".

قال السمين الحلبي في تعقيبه السريع على هذا التقدير<sup>(٢)</sup>: "وهو تفسير معنئ؛ لما عرفت غير مرة من أن الأكوان المقيدة لا تُقدّر في مثله".

٢٩. قال الله تعالى: ﴿قَالُوا نُزِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْبِئْنَ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتُنَا وَتَكُونَنَّ عَلَيْنَا مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [المائدة ١١٣].

أجاز الزمخشري أن تكون {عَلَيْهَا} حالاً؛ إذ قال<sup>(٣)</sup>: "أو نكوّن من الشاهدين لله بالوحدانية، ولك بالنبوة عاكفين عليها، على أن {عَلَيْهَا} في موضع الحال". وقد عقب السمين الحلبي على تقدير الحال هنا بقوله<sup>(٤)</sup>: "فقوله: {عَاكِفِينَ} تفسير معنئ؛ لأنه لا يُضمّر في هذه الأماكن إلا الأكوان المطلقة".

٣٠. قال الله تعالى: ﴿وَذَرِ الَّذِينَ أَخَذُوا دِينَهُمْ لَعبًا وَلَهُوًّا وَعَرَّتَهُمُ الْحَيَوةُ الدُّنْيَا﴾ [الأنعام ٧٠].

فسّر الزمخشري وابن عطية هذه الآية عدّة تفسيرات، منها ما يظهر لأبي حيان<sup>(٥)</sup> منه أنهما جعلتا {لَعبًا وَلَهُوًّا} المفعول الأول للمفعول {أَخَذُوا}،

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/٤٧٠.

(٢) الدرّ المصون ٤/٤٨٢.

(٣) الكشف ١/٣٧٢.

(٤) الدرّ المصون ٤/٥٠٨.

(٥) البحر المحيط ٤/١٥٩.

و{دِينَهُمْ} المفعول الثاني، إذ قال الزمخشري<sup>(١)</sup>: "أو اتخذوا ما هو لعبٌ ولهو من عبادة الأصنام ديناً لهم"، وقال ابن عطية<sup>(٢)</sup>: "وأضاف الدين إليهم على معنى أنهم جعلوا اللعب واللهو ديناً".

غير أن السمين الحلبي انتصر لهما من شيخه ودافع عنهما وأثنى عليهما بقوله<sup>(٣)</sup>: "وهذا الذي ذكراه إنما ذكره تفسير معنى لا تفسير إعراب، وكيف يجعلان النكرة مفعولاً أول، والمعرفة مفعولاً ثانياً من غير داعية إلى ذلك، مع أنهما من أكابر أهل هذا اللسان؟"

٣١. قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ

ءِآبَاءَنَا الضَّرَّاءَ وَالسَّرَّاءَ﴾ [الأعراف ١٩٥]

قال أبو البقاء العكبري<sup>(٤)</sup> في تفسير {حَتَّىٰ عَفَوا}: "أي: إلى أن عفوا، أي: كثروا".

ثم رغب السمين الحلبي في أن يدفع اللبس عن هذا التقدير فقال<sup>(٥)</sup>: "قوله: {حَتَّىٰ عَفَوا} (حَتَّى) هنا غائية، وتقدير مَنْ قَدَّرَهَا بِ(إِلَى) فَإِنَّمَا يريدُ تفسيرَ المعنى لا الإعراب؛ لأنَّ (حَتَّى) الجارَّة لا تُبَاشِرُ إلاَّ المضارع المنصوب بإضمار (أَنْ)؛ لأنَّها في التَّقْدِيرِ داخلة على المصدر المُنْسَبِ مِنْهَا ومن الفعل، وأما الماضي فلا يطرُدُ حذف (أَنْ) معه، فلا يقدرُ معه أنَّها حرف جرٌّ داخلة على (أَنْ) المصدرية،

(١) الكشاف ١٠/٢.

(٢) المحرر الوجيز ٧٥/٦.

(٣) الدرّ المصون ٦٧٩/٤.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٥٨٤/١.

(٥) الدرّ المصون ٣٨٨/٥.

أي : حَتَّى أَنْ عَفُوا، وهذا الذي ينبغي أن يحمل عليه قول أبي البقاء: (حَتَّى عَفُوا  
أي : إلى أن عفوا) .

٣٢. قال الله تعالى: ﴿ وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ ﴾ [الأعراف ١٠٨]

[الشعراء ٣٣].

قال الزمخشري في تفسير هذه الآية<sup>(١)</sup>: "فإن قلت: بِمَ تَعَلَّقَ (لِلنَّاظِرِينَ)؟  
قلت: يتعلَّقُ بـ(بيضاء)، والمعنى : فإذا هي بيضاء لِلنَّظَّارَةِ، ولا تكون بيضاء  
لِلنَّظَّارَةِ إلا إذا كان بياضها بياضاً عجبياً خارجاً عن العادة، يجتمع النَّاسُ لِلنَّظَرِ إليه  
كما يجتمع النَّظَّارَةُ للعجائب".

وقد أشار السمين الحلبي إلى أَنَّ الزمخشري قصد هنا تفسير المعنى، ولذا  
استعمل المصطلح النحوي (التعلُّق) بمعناه العام، فقال<sup>(٢)</sup>: "وهذا الذي ذكره أبو  
القاسم تفسير معنى لا تفسير إعراب، وكيف يريدُ تفسير الإعراب! وإنما أراد  
التعلُّق المعنويُّ لا الصَّنَاعِي، كقولهم: هذا الكلامُ يتعلَّقُ بهذا الكلام، أي إنَّهُ من  
تمَّةِ المعنى له".

٣٣. قال الله تعالى: ﴿ فَأَضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَأَضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴾

[الأنفال ١٢]

ذهب عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهم إلى أن {فَوْقَ} على بابها، وأنَّ  
المراد الرؤوس التي فوق الأعناق<sup>(٣)</sup>.

(١) الكشاف ٨٠/٢ .

(٢) الدر المصون ٤٠٧/٥ .

(٣) انظر: تفسير الطبري ٧١/١١ .

وقد تعقّب أبو حيّان هذا التفسير بعدما وزنه بميزان الصنعة الإعرابية، فقال<sup>(١)</sup>:  
 "فإن كان قول عكرمة تفسير معنى فحسن، ويكون مفعول {فَأَضْرِبُوا} محذوفاً،  
 وإن كان أراد أنّ {فَوْقَ} هو المضروب فليس بجيد؛ لأن (فوق) من الظروف التي  
 لا يتصرف فيها، لا تكون مبتدأة، ولا مفعولاً بها، ولا مضافاً إليها. إنما يتصرف  
 فيها بحرف جر كقوله: ﴿مِن فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ﴾ [الزمر ١٦]، هذا هو الصحيح في  
 {فَوْقَ}."

٣٤. قال الله تعالى: ﴿قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ إِنْ كُنْتُمْ  
 قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ [التوبة ٥٣].

قال ابن عطية في تفسير هذه الآية<sup>(٢)</sup>: "وقوله: {أَنْفِقُوا} أمر في ضمنه جزاء  
 وهذا مستمر في كل أمر معه جواب فالتقدير: إن لم تنفقوا لم يتقبل منكم، وأما  
 إذا عري الأمر من جواب فليس يصحبه تضمن الشرط."

وقد عقب أبو حيّان على هذا التفسير ملتفتاً إلى القاعدة الإعرابية فقال<sup>(٣)</sup>:  
 "ويقدح في هذا التخرّيج أنّ الأمر إذا كان فيه معنى الشرط كان الجواب كجواب  
 الشرط. فعلى هذا يقتضي أن يكون التركيب: (فلن يتقبل) بالفاء؛ لأنّ (لن) لا  
 تقع جواباً للشرط إلا بالفاء، فكذلك ما ضمّن معناه؛ ألا ترى جزمه الجواب، في  
 قوله: اقصد زيدا يُحسِنُ إليك « .

(١) البحر المحيط ٤/٤٦٤.

(٢) المحرر الوجيز ٦/٥٢٣.

(٣) البحر المحيط ٥/٥٤.

غير أنّ السمين الحلبي التفت إلى تفسير المعنى فقال منتصراً لابن عطية<sup>(١)</sup> :  
 "إنّما أراد أبو محمد تفسير المعنى ، وإلا فلا يجهل مثل هذه الواضحات ، وأيضاً لا  
 يلزم أن يعطى الأمر التقديري حكم الشيء الظاهر من كل وجه".  
 ٣٥. قال الله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ  
 أَنتُمْ وَشُرَكَاءُكُمْ ﴾ [يونس ٢٨].

فسر الزمخشري {مَكَانَكُمْ} بقوله<sup>(٢)</sup> : "الزموا مكانكم لا تبرحوا حتى تنظروا  
 ما يفعل بكم". وقد أشار أبو حيان<sup>(٣)</sup> بعدما ذكر أن تقدير النحويين له بد (اثبتوا) إلى  
 أنّ تقدير الزمخشري له بد (الزموا) ليس بجيد ؛ إذ لو كان كذلك لتعدى كما يتعدى  
 ما ناب هذا عنه ، فإنّ اسم الفعل يُعامل معاملة مُسمّاه ، ولذلك لما قدرُوا (عليك)  
 بمعنى (الزم) عدوّه تعديته نحو : عليك زيداً ، ومثله (إليك) لما قدروه بمعنى (تَنَحَّ)  
 لم يتعدّ.

وقد اعتذر السمين الحلبي للزمخشري وغيره بأنهم قصدوا تفسير المعنى ،  
 فقال<sup>(٤)</sup> : "فالزمخشري قد سبق بهذا التفسير<sup>(٥)</sup> ، والعدر لمن فسره بذلك أنه قصد  
 تفسير المعنى".

٣٦. قال الله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَئِنْ  
 تَصَدَّقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [يونس ٣٧].

(١) الدر المصون ٦٦/٦ .

(٢) الكشف ١٨٨/٢ .

(٣) البحر المحيط ١٥٣/٥ .

(٤) الدر المصون ١٨٩/٦ .

(٥) ممن سبقه الرازي في تفسيره ٢٤٤/٦ ، وابن كثير في تفسيره ٤١٥/٢ ، والعكبري في التبيان في إعراب

القرآن ٦٧٣/٢ .

ساق أبو حيان في تفسير هذه الآية قول الزمخشري في تفسيرها، ومنه قوله<sup>(١)</sup> :  
 "ويجوز أن يراد ولكن كان تصديقاً من رب العالمين وتفصيلاً منه في ذلك، فيكون  
 { مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ } متعلقاً بـ { تَصْدِيقٌ } و { تَفْصِيلٌ } ، ويكون { لَا رَبَّ فِيهِ }  
 اعتراضاً كما تقول: زيد لا شك فيه كريم"، ثم عقب أبو حيان على هذا  
 بقوله<sup>(٢)</sup> : "فقوله: { مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ } متعلقاً بـ { تَصْدِيقٌ } و { تَفْصِيلٌ } ،  
 إنما يعني من جهة المعنى، وأما من جهة الإعراب فلا يكون إلا متعلقاً بأحدهما".

٣٧. قال الله تعالى: ﴿ أَتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنْتُمْ بِهِ ءَأَلْقَنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِء

تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ [يونس ٥١].

جعل الإمام الطبري معنى هذه الآية: أنهالك إذا وقع عذابُ الله بكم أيها  
 المشركون آمنتم به؟ ثم أشار إلى أن { تُمْ } في { أَتُمْ } ليست { تُمْ } التي تأتي بمعنى  
 العطف<sup>(٣)</sup>.

وقد تعقب أبو حيان الأندلسي هذا التفسير، وعلق عليه بقوله<sup>(٤)</sup> : "وما قاله  
 الطبري من أن { تُمْ } هنا ليست للعطف دعوى، وأما قوله: (إن المعنى: أنهالك)،  
 فالذي ينبغي أن يكون ذلك تفسير معنى، لا أن { تُمْ } المضمومة الثاء معناها معنى  
 هنالك".

٣٨. قال الله تعالى: ﴿ قِيلَ يَنْوُحُ أَهْبِطْ بِسَلْمٍ مِنَّا وَبَرَكَتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰ أُمَمٍ

مِمَّنْ مَعَكَ ء وَأُمَّمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ ثُمَّ يَمَسُّهُمْ مِنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [هود ٤٨]

(١) الكشاف ٢/١٩٠ .

(٢) البحر المحيط ٥/١٥٩ .

(٣) انظر: تفسيره ١٢/١٩٠ .

(٤) البحر المحيط ٥/١٦٦ .

قال القرطبي في توجيه الرفع في { وَأَمَّمْ }<sup>(١)</sup>: "ارتفعت { وَأَمَّمْ } على معنى: ويكونُ أمَمٌ".

قال أبو حيان في التنبية على هذا التفسير<sup>(٢)</sup>: "فإن كان أراد تفسير معنى فحَسَنَ، وإن أراد الإعراب ليس بجيد<sup>(٣)</sup>؛ لأن هذا ليس من مواضع إضمار يكون".

٣٩. قال الله تعالى: ﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا أَعْرَضْنَا بَعْضُ الْهَيْئَاتِ بِسُوءٍ﴾ [هود ٥٤].

قال الزمخشري في إعراب هذا التركيب وبيان معناه<sup>(٤)</sup>: "{اعترأك} مفعول {نقول}، و{إلا} لغو، أي: ما نقولُ إلا قولنا: اعترأك".

فقال الحلبي مبعداً عنه ما ظاهره التعارض بين إعرابه وتفسيره<sup>(٥)</sup>: "يعنى بقوله: (لغو) أنه استثناء مفرغ، وتقديره بعد ذلك تفسير معنى لا إعراب؛ إذ ظاهره يقتضي أن تكون الجملة منصوبة بمصدر محذوف، ذلك المصدر منصوبٌ بد(نقول) هذا الظاهر".

٤٠. قال الله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾

[الرعد ٣٥].

أجاز الفراء<sup>(٦)</sup> في إعراب جملة {تجري من تحتها الأنهار} عدة أوجه، منها أنها على حذف لفظة (أنها)، والأصل: صفة الجنة أنها تجري من تحتها الأنهار، وذكر أن من كلام العرب: (مثلك أنك كذا وأنتك كذا).

(١) تفسير القرطبي ٤٨/٥ .

(٢) البحر المحيط ٢٣١/٥ .

(٣) هكذا في المطبوع بلا فاء، وأظن الخطأ من الطباعة .

(٤) الكشف ٢٢١/٢ .

(٥) الدر المصون ٣٤٣/٦ .

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ٦٥/٢ .



وقد أشار أبو حيان<sup>(١)</sup> إلى أنّ الفراء في هذا التوجيه إنما فسّر المعنى ولم يقصد الإعراب، وإلا كيف تحذف (أنها) من غير دليل؟ .

٤١. قال الله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذَا لَا تَأْخُذُوكَ خَلِيلاً ﴾ [الإسراء ٧٣]

قال الزمخشري في تفسير هذه الآية<sup>(٢)</sup>: " { وَإِذَا لَا تَأْخُذُوكَ } أي: ولو اتبعت مرادهم لا تأخذوك خليلاً، ولكنك لهم ولياً، ولخرجت من ولايتي".  
قال أبو حيان في التعقيب عليه<sup>(٣)</sup>: " وهو تفسير معنى، لا أنّ { لَا تَأْخُذُوكَ } جواب (لو) محذوفة".

٤٢. قال الله تعالى: ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ [الإسراء ٧٩].

فسّر الزمخشري أول هذه الآية بقوله<sup>(٤)</sup>: " { وَمِنَ اللَّيْلِ } وعليك بعض الليل فتهجد به، والتهجد: ترك الهجود للصلاة".  
ثم عقّب أبو حيان على هذا التفسير بقوله<sup>(٥)</sup>: " فإن كان تفسيره (وعليك بعض الليل) تفسير معنى فيقرب، وإن كان أراد صناعة النحو والإعراب فلا يصح؛ لأنّ المغربي به لا يكون حرفاً، وتقدير (من) بـ(بعض) فيه مسامحة؛ لأنّه ليس بمرادفه

(١) انظر: البحر المحيط ٣٨٦/٥، والدرّ المصون ٥٨/٧ .

(٢) الكشف ٣٧٠/٢ .

(٣) البحر المحيط ٦٢/٦، وانظر: الدرّ المصون ٣٩٢/٧ .

(٤) الكشف ٣٧٢/٢ .

(٥) البحر المحيط ٦٩/٦، وانظر: الدرّ المصون ٣٩٨/٧ .

البتة، إذ لو كان مرادفه للزم أن يكون اسماً ولا قائل بذلك، ألا ترى إجماع النحويين على أنّ واو (مع) حرف وإنّ قدّرت به (مع)."

٤٣. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَنكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾ [الحج ٢٥].

قال ابن عطية<sup>(١)</sup> في تفسير {الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ}: "والمعنى: الذي جعلناه للناس قبلة أو متعبداً".

قال أبو حيان في تعقيبه على هذا التفسير<sup>(٢)</sup>: "ولا يحتاج إلى هذا التقدير، إلا إن كان أراد تفسير المعنى لا الإعراب فيسوغ؛ لأن الجملة في موضع المفعول الثاني، فلا يحتاج إلى هذا التقدير".

٤٤. قال الله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون ٣٦].

جعل الزجاج {هَيْهَاتَ} بمعنى: البُعْدُ لما توعدون، أو بُعْدٌ لما توعدون<sup>(٣)</sup>. وقد عقب أبو حيان على هذا فقال<sup>(٤)</sup>: "وينبغي أن يجعل كلامه تفسير معنى لا تفسير إعراب؛ لأنّه لم تثبت مصدرية (هيهات)".

٤٥. قال الله تعالى: ﴿تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [٧] إِذْ نُسَوِّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء ٩٧-٩٨].

فسر ابن عطية هذه الآية بقوله<sup>(٥)</sup>: "أقسموا بالله إن كنا إلا ضالين في أن نعبدكم ونجعلكم سواء مع الله تعالى، الذي هورب العالمين وخالقهم ومالكهم".

(١) المحرر الوجيز ٢٥٤/١٠.

(٢) البحر المحيط ٣٣٦/٦، وانظر: الدر المنصون ٢٥٨/٨.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٣/٤.

(٤) البحر المحيط ٣٧٤/٦.

(٥) المحرر الوجيز ٦٩/١٢.

قال أبو حيان في تعقيبه على هذا التفسير<sup>(١)</sup>: "وقوله: (إِنْ كُنَّا إِلَّا ضَالِّينَ) إِنْ أراد تفسير المعنى فهو صحيح، وإِنْ أراد أَنْ (إِنْ) هنا نافية، واللام في (لَفِي) بمعنى (إِلَّا)، فليس مذهب البصريين، وإنما هو مذهب الكوفيين. ومذهب البصريين في مثل هذا أَنْ (إِنْ) هي المخففة من الثقيلة، وَأَنْ اللام هي الداخلة للفرق بين (إِنْ) النافية و(إِنْ) التي هي لتأكيد مضمون الجملة".

٤٦. قال الله تعالى: ﴿إِنْ يُوحَىٰ إِلَيْنَا أَنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [ص ١٧٠].

قال الزمخشري وهو يفسر هذه الآية<sup>(٢)</sup>: "وقرى<sup>(٣)</sup>: {إِنَّمَا} بالكسر على الحكاية، أي إلا هذا القول وهو أَنْ أقول لكم: إِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ولا أدعي شيئاً آخر".

وقد أشكل هذا الكلام على أبي حيان، وظهر له منه أَنَّ الزمخشري وقع بهذا التخريج في التعارض فقال<sup>(٤)</sup>: "وفي تخريجه تعارض؛ لآته قال: (إلا هذا)، فظاهره الجملة التي هي (إنما أنا نذير مبين)، ثم قال: (وهو أن أقول لكم إنني نذير)، فالقائم مقام الفاعل هو (أن أقول لكم)، و(إنني) وما بعده في موضع نصب، وعلى قوله: (إلا هذا القول) يكون في موضع رفع فتعارضاً".

لكن السمين الحلبي نظر إلى هذا التخريج بعين التفريق بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب، فقال رافعاً شبهة التعارض عند الزمخشري<sup>(٥)</sup>: "ولا تعارض البتة؛ لآته تفسير معنى في التقدير الثاني، وفي الأول تفسير إعراب، فلا تعارض".

(١) البحر المحيط ٢٥/٧.

(٢) الكشف ٣٣٤/٣.

(٣) القراءة بكسر همزة {إنما} لأبي جعفر، انظر: المحتسب ٢٣٤/٢.

(٤) البحر المحيط ٣٩٣/٧.

(٥) الدر المصون ٣٩٧/٩.

٤٧. قال الله تعالى: ﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ ﴾ [١] لِأَمْلَانِ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ

تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿ [ص ٨٤، ٨٥]

يجوز في إعراب {فَالْحَقُّ} المرفوعة على قراءة عاصم وحمزة<sup>(١)</sup> أكثر من وجه، منها: أنها مبتدأ، خبره {لِأَمْلَانِ}، وقد قدر ابن عطية المعنى على هذا الوجه: (فالحقُّ أنْ أَمْلَأُ)<sup>(٢)</sup>.

لكنّ أبا حيان لم يقبل هذا التقدير فقال<sup>(٣)</sup>: "وهذا ليس بشيء؛ لأنّ {لِأَمْلَانِ} جوابُ قسم، ويجب أن يكونَ جملةً فلا تتقدّرُ بمفردٍ. وأيضاً ليس مصدرًا مقدراً بحرفٍ مصدرِي والفعلِ حتى يَنْحَلَّ إليهما، ولكنه لَمَّا صَحَّ له إسنادُ ما قَدَّرَ إلى المبتدأ حَكَمَ أنه خبرٌ عنه".

أما السمين الحلبي فقبل هذا التقدير وصحّحه من جهة المعنى، فقال<sup>(٤)</sup>:  
"وتأويلُ ابنِ عطيةٍ صحيحٌ من حيث المعنى لا من حيث الصناعة".

٤٨. قال الله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّبُ الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذُكُرْ عَلَىٰ تَحِيْرَةٍ تُنْجِيكُمْ مِّنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴾ [١٠، ١١].  
تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ﴿ [الصف

قال ابن عطية في توجيه الرفع في الفعل المضارع {تُؤْمِنُونَ} وتقديره<sup>(٥)</sup>:  
" {تُؤْمِنُونَ} فعلٌ مرفوع، تقديره: ذلك أنه تؤمنون".

(١) انظر: السبعة ٥٥٧.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ١٢/٤٩٣.

(٣) البحر المحيط ٧/٣٩٣.

(٤) الدر المصون ٩/٤٠٢.

(٥) المحرر الوجيز ١٤/٤٣٣.

لكنّ أبا حيان لم يقبل هذا التقدير فقال<sup>(١)</sup>: "وهذا ليس بشيء؛ لأنّ فيه حذف المبتدأ وحذف (أنّه) وإبقاء الخبر، وذلك لا يجوز".

أمّا السمين الحلبي فحمل هذا التقدير على تفسير المعنى، فقال<sup>(٢)</sup>: "وهذا محمولٌ على تفسير المعنى لا تفسير الإعراب، فإنه لا حاجة إليه".

٤٩. قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ

وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾ [الطلاق: ١].

فسر أبو البقاء العكبري {فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ} بقوله<sup>(٣)</sup>: "لِعَدَّتِهِنَّ، أي: عند أول ما يُعتدُّ لهنَّ به، وهُنَّ في قُبُلِ الطُّهْرِ".

وقد عقب السمين الحلبي على هذا التفسير بقوله<sup>(٤)</sup>: "وهذا منه تفسيرٌ معنى لا تفسيرٌ إعرابٌ".

٥٠. قال الله تعالى: ﴿مَا أَنْتَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: ١٢].

نقل القرطبي في تفسيره عدة أقوال في تفسير {بِمَجْنُونٍ}، ومنها قوله<sup>(٥)</sup>: "وقيل: معناه: ما أنت بمجنون والنعمة لربك، كقولهم: سبحانك اللهم وبمحمدك، أي والحمد لله".

قال أبو حيان بعدما ذكر هذا التفسير<sup>(٦)</sup>: "وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب".

(١) البحر المحيط ٢٦٠/٨.

(٢) الدر المصون ٣٢١/١٠.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١٢٢٧/٢.

(٤) الدر المصون ٣٥٢/١٠.

(٥) تفسير القرطبي ٢٢٦/٩.

(٦) البحر المحيط ٣٠٣/٨، وانظر: الدر المصون ٤٠١/١٠.

٥١. قال الله تعالى: ﴿ إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ﴾ [المزمل ١٥].

قال الزمخشري في بيان مناسبة هذه الآية لما قبلها وما بعدها<sup>(١)</sup>: "وهذه الآية اعتراض". ثم قال: "وأراد بهذا الاعتراض أن ما كُلفه من قيام الليل من جملة التكاليف الثقيلة الصعبة التي ورد بها القرآن؛ لأنَّ الليل وقت السُّبات والراحة والهدوء، فلا بُدَّ لمن أحياء من مُضادَّة لطبعه ومجاهدة لنفسه".

ثمَّ قال السمين الحلبي في توضيح قصد الزمخشري بالاعتراض<sup>(٢)</sup>: "يعني بالاعتراض من حيث المعنى لا من حيث الصناعة؛ وذلك أنَّ قوله: {إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ} مطابق لقوله: {قُمِ اللَّيْلَ} فكأنه شابه الاعتراض من حيث دخوله بين هذين المتناسبين".

٥٢. قال الله تعالى: ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾

[الإنسان ٣٠].

أجاز أبو البقاء العكبري في إعراب قوله تعالى: {إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ} وجهين، ثانيهما أنه حال، وهذا ما يظهر من قوله<sup>(٣)</sup>: "إلا في حال مشيئة الله تعالى". وهذا ما فهمه منه السمين الحلبي، الذي عقَّب على هذا الرأي بقوله<sup>(٤)</sup>: "وفيه نظر؛ لأنَّ هذا مقدر بالمعرفة، إلا أن يريد تفسير المعنى".

\* \* \*

(١) الكشاف ٤/١٥٢.

(٢) الدر المصون ١٠/٥١٧.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٢/١٢٦٠.

(٤) الدر المصون ١٠/٦٢٦.

## الخاتمة :

هذه خلاصة دراسة متواضعة تتّغياً النظر في المخالفة بين محصول المعنى ومقتضى الصنعة الإعرابية في تفسير القرآن ، ويُمكن التركيز هنا على أبرز نتائج هذه الدراسة والتوصية التي خرجت بها من خلال الإيجاز الآتي :

١ - هذه المخالفة صورة من الصور المقبولة في العلاقة بين المعنى والإعراب في تفسير النصوص.

٢ - هذه المخالفة ذات تاريخ ضارب في القدم من جهة وجودها في أقوال المفسرين ، ومن جهة التفات النحويين الأوائل لها.

٣ - من فرسان هذا الموضوع الذين عنوانوا به نظراً وتطبيقاً : ابن جني من الناحية النظرية ، وأبو حيّان وتلميذه السمين الحلبي من الناحية التطبيقية.

٤ - جاءت ملامح القبول لهذه المخالفة عند النحويين على صور متعدّدة ، تبدأ بإشاراتهم إلى القبول النظري ، وتتجاوز في امتدادها الجانب التطبيقي إلى محاولات تتميم القبول بالارتياح إلى تصحيح التقدير الإعرابي ليتسق مع محصول المعنى المذكور.

٥ - تناولت الدراسة بإيجاز طريقة المفسرين في تفسير المعنى المخالف لمقتضى الصنعة الإعرابية.

٦ - كما أوضحت أنواع مخالفة تفسير المعنى لمقتضى الصنعة الإعرابية.

أمّا التوصية فهي الدعوة إلى إعادة النظر في مواضع الخلاف النحوي بين العلماء الأوائل ، وبخاصّة ما كان منها متعلّقاً بتفسير الآيات القرآنية أو تقدير الإعراب فيها ، أو كان منطلقاً من شروح النصوص الشعرية أو النثرية ؛ وذلك

لوجود احتمال أن يكون المفسر أو المعرب قصد الإشارة إلى تفسير المعنى وإيضاحه دون الالتفات إلى مراعاة التقدير الإعرابي في تفسيره، فيفهم المخالف أنه قصد التقدير الإعرابي فينسب إليه رأياً لم يقصده، فتتسع بذلك دوائر الخلاف بين النحويين.

والله وحده المسؤول أن يبارك في الجهود وأن يُسدّد الآراء والأقوال والأفعال، وأن يُعظم الأجر ويُجزل المثوبة؛ إنه جوادٌ كريم. وصلى الله وسلّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه أجمعين.

\* \* \*



## فهرس المصادر والمراجع :

- ١- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، لأحمد بن محمد البنا، ت: شعبان محمد إسماعيل، ط ١، ١٤٠٧هـ، عالم الكتب، بيروت.
- ٢- إعراب القرآن، للنحاس، ت: زهير غازي زاهد، ط ٣، ١٤٠٩هـ، عالم الكتب، بيروت.
- ٣- أمالي ابن الشجري، ت: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ٤- الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ت: مازن المبارك، ط ٥، ١٤٠٦هـ، دار النفائس، بيروت.
- ٥- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، ت: مجموعة من المحققين، ط ١، ١٤٢٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٦- البغداديات: المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات.
- ٧- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، ت: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ.
- ٨- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، ت: السيد صقر، ط ٢، ١٣٩٣هـ، دار التراث.
- ٩- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، ت: علي محمد البجاوي، دار الشام للتراث، بيروت.
- ١٠- تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل، لأبي محمد البغوي، ت: خالد العك ومروان سوار، ط ١، ١٤٠٦هـ، دار المعرفة، بيروت.
- ١١- تفسير الرازي: التفسير الكبير.
- ١٢- تفسير الطبري: جامع البيان عن تأويل القرآن.
- ١٣- تفسير ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز.
- ١٤- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، ١٤٠٣هـ، دار المعرفة، بيروت.
- ١٥- تفسير القرطبي: الجامع لأحكام القرآن.

- ١٦- التفسير الكبير، للفخر الرازي، ط١٤١٧، ٢هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ١٧- تفسير ابن كثير: تفسير القرآن العظيم.
- ١٨- التلخيص في القراءات الثمان، لأبي معشر الطبري، ت: محمد حسن موسى، ط١، ١٤١٢هـ، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن بمكة.
- ١٩- جامع البيان عن تأويل القرآن، لابن جرير الطبري، ت: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، ط١، ١٤٢٤هـ، دار عالم الكتب، الرياض.
- ٢٠- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ت: هشام البخاري، ١٤٢٣هـ، دار عالم الكتب، الرياض.
- ٢١- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، ت: بدرالدين قهوجي وبشير جويجاتي، ط٢، ١٤١٣هـ، دار المأمون للتراث، دمشق.
- ٢٢- الخزانة: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، ت: عبدالسلام هارون، ط٣، ١٤٠٩هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ٢٣- الخصائص، لابن جني، ت: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ٢٤- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، ت: أحمد محمد الخراط، ط١، ١٤١٤هـ، دار القلم، دمشق.
- ٢٥- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبدالحالقي عزيمة، ط١، ١٣٩٢هـ، مطبعة السعادة، القاهرة.
- ٢٦- ديوان النابغة الذبياني، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار المعارف، القاهرة.
- ٢٧- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ت: شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف، مصر.
- ٢٨- سر صناعة الإعراب، لابن جني، ت: حسن هندراوي، ط١، ١٤٠٥هـ، دار القلم، دمشق.
- ٢٩- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، مخطوط، مصورة نسخة دار الكتب، القاهرة، رقم (١٧٣ نحو).
- ٣٠- الشعر: كتاب الشعر.

- ٣١- علل القراءات (القراءات وعلل النحويين فيها)، لأبي منصور الأزهرى، ت: نوال الحلوة، ط١، ١٤١٢هـ.
- ٣٢- الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمتجب الهمداني، ت: محمد النمر وفؤاد مخيمر، ط١، ١٤١١هـ، دار الثقافة، الدوحة.
- ٣٣- الفهارس المفصلة لخصائص ابن جنى، عبدالفتاح السيد سليم، ط١، ١٤١٨هـ، معهد المخطوطات العربية، القاهرة.
- ٣٤- الكامل، للمبرد، ت: محمد احمد الدالي، ط٢، ١٤١٣هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٣٥- كتاب الشعر، لأبي علي الفارسي، ت: محمود محمد الطناحي، ط١، ١٤٠٨هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ٣٦- كتاب سيبويه، ت: عبدالسلام هارون، ط٣، ١٤٠٣هـ، عالم الكتب، بيروت.
- ٣٧- كتاب سيبويه، ط١، ١٣١٦هـ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، القاهرة.
- ٣٨- كتاب اللامات، للزجاجي، ت: مازن المبارك، ط٢، ١٤٠٥هـ، دار الفكر، دمشق.
- ٣٩- الكشاف، للزنجشيري، دار المعرفة، بيروت.
- ٤٠- كشف المشكلات، للأصبهاني، ت: محمد الدالي، مجمع اللغة العربية، دمشق.
- ٤١- اللامات: كتاب اللامات.
- ٤٢- مجاز القرآن، لأبي عبيدة، ت: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ٤٣- المحتسب، لابن جنى، ت: علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ.
- ٤٤- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، ت: السيد عبدالعال إبراهيم، ط١، ١٤١١هـ، رئاسة المحاكم الشرعية، قطر.
- ٤٥- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، ت: المجلس العلمي بفاس، ١٤٠٨هـ.
- ٤٦- المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، ت: صلاح الدين السنكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق.

- ٤٧- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، ت: حاتم الضامن، ط ٢، ١٤٠٥هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٤٨- معاني القرآن، للأخفش، ت: هدى قراعة، ط ١، ١٤١١هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ٤٩- معاني القرآن، للفراء، ط ٣، ١٤٠٣هـ، عالم الكتب، بيروت.
- ٥٠- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ت: عبدالجليل عبده شلبي، ط ١، ١٤٠٨هـ، عالم الكتب، بيروت.
- ٥١- المعجم المفصل في دقائق اللغة العربية، إميل يعقوب، ط ١، ١٤٢٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٥٢- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل يعقوب، ط ١، ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٥٣- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبدالباقي، دار الدعوة، إستانبول.
- ٥٤- المنصف، لابن جنبي، ت: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، ط ١، ١٣٧٣هـ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
- ٥٥- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تصحيح: علي محمد الضباع، دار الفكر، دمشق.

\* \* \*